إِسْعَافُ الْمُسْتَعِينِ فِي بَلَاغَةِ سُورَةِ

إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ

إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ

جَمَعَهَا

دَرَجَاتُ مَحْمُودِ حِرْسِ الشَّافِعِيُّ الأَبْسَمِيُّ



إِسْعَافُ الْمُسْتَعِين
فِي بَلَاغَةِ سُورَةِ
إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ

للتواصل مع المؤلف: ٠٧٤٢٦٠٤٢١٠

الطبعة الأولى ٢٠٢١م – ١٤٤٢هـ

إِسْعَافُ الْمُسْتَعِين فِي بَلَاغَةِ سُورَةِ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ

الناشر: ....

هاتف الناشر: ....

مقديشوا – الصومال

إِسْعَافُ الْمُسْتَعِينِ فِي بَلَاغَةِ سُورَةِ

إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ

جَمَعَهَا

دَرَجَاتُ مَحْمُودِ حَرِسٍ الشَّافِعِيُّ الْأَبْسَمِيُّ

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام على سيّد المرسلين، بليغِ البلغاء، وإمام اللغويّين، محمّد ينبوع الحكمة النّبيّ الأميّ الأمين، وعلى آله وصحابته أجمعين.

وبعد فإنّ سورة الفاتحة، من أعظم القرآن، وفيها من كمال الإيمان، ما لا يحصي أحد من الأنسان، وهي التّي أنزلتْ مرّتين، تعظيماً وتكريماً من الله بدون مينٍ، وقد رأيتُ أن أجمع رسالة صغيرةً، في بلاغة الفاتحة، ما استطعتُ، مستمداً من نصوص العلماء وناقلا آراءهم عن أسفارهم ما فهمتُ، مع اختصار لطيفٌ، وتنسيقٍ خفيفٍ، وسمّيتُها «**إِسْعافُ المُستَعينِ، فِي سورة إيّاكَ نعبُدُ وإيّاكَ نَستَعينُ**» والله أسأل أن تكون خالصة لوجهه الكريم، وعونا لمعرفة حقائق الفاتحة، والقرآن العظيم.

قال العلّامةُ ابن عاشُور فِي التّحريرِ والتّنويرِ: «فَسُورَةُ الفاتِحَةِ بِما تَقَرَّرَ مُنَزَّلَةٌ مِنَ القُرْآنِ مَنزِلَةَ الدِّيباجَةِ لِلْكِتابِ أوِ المُقَدِّمَةِ لِلْخُطْبَةِ، وهَذا الأُسْلُوبُ لَهُ شَأْنٌ عَظِيمٌ في صِناعَةِ الأدَبِ العَرَبِيِّ وهو أعْوَنُ لِلْفَهْمِ وأدْعى لِلْوَعْيِ.

وقَدْ رَسَمَ أُسْلُوبَ الفاتِحَةِ لِلْمُنْشِئِينَ ثَلاثَ قَواعِدَ لِلْمُقَدِّمَةِ:

القاعِدَةُ الأُولى: إيجازُ المُقَدِّمَةِ لِئَلّا تَمَلَّ نُفُوسُ السّامِعِينَ بِطُولِ انْتِظارِ المَقْصُودِ وهو ظاهِرٌ في الفاتِحَةِ، ولِيَكُونَ سُنَّةً لِلْخُطَباءِ فَلا يُطِيلُوا المُقَدِّمَةَ كَيْ لا يُنْسَبُوا إلى العَيِّ، فَإنَّهُ بِمِقْدارِ ما تُطالُ المُقَدِّمَةُ يَقْصُرُ الغَرَضُ،

ومِن هَذا يَظْهَرُ وجْهُ وضْعِها قَبْلَ السُّوَرِ الطِّوالِ مَعَ أنَّها سُورَةٌ قَصِيرَةٌ.

الثَّانِيَةُ: أنْ تُشِيرَ إلى الغَرَضِ المَقْصُودِ وهو ما يُسَمّى بَراعَةَ الاِسْتِهْلالِ لِأنَّ ذَلِكَ يُهَيِّئُ السّامِعِينَ لِسَماعِ تَفْصِيلِ ما سَيَرِدُ عَلَيْهِمْ فَيَتَأهَّبُوا لِتَلَقِّيهِ إنْ كانُوا مِن أهْلِ التَّلَقِّي فَحَسْبُ، أوْ لِنَقْدِهِ وإكْمالِهِ إنْ كانُوا في تِلْكَ الدَّرَجَةِ، ولِأنَّ ذَلِكَ يَدُلُّ على تَمَكُّنِ الخَطِيبِ مِنَ الغَرَضِ وثِقَتِهِ بِسَدادِ رَأْيِهِ فِيهِ بِحَيْثُ يُنَبِّهُ السّامِعِينَ لِوَعْيِهِ، وفِيهِ سُنَّةٌ لِلْخُطَباءِ لِيُحِيطُوا بِأغْراضِ كَلامِهِمْ. وقَدْ تَقَدَّمَ بَيانُ اشْتِمالِ الفاتِحَةِ عَلى هَذا عِنْدَ الكَلامِ عَلى وجْهِ تَسْمِيَتِها أُمَّ القُرْآنِ.

الثّالِثَةُ: أنْ تَكُونَ المُقَدِّمَةُ مِن جَوامِعِ الكَلِمِ وقَدْ بَيَّنَ ذَلِكَ عُلَماءُ البَيانِ عِنْدَ ذِكْرِهِمُ المَواضِعَ الَّتِي يَنْبَغِي لِلْمُتَكَلِّمِ أنْ يَتَأنَّقَ فِيها.

الرّابِعُ: أنْ تُفْتَتَحَ بِحَمْدِ اللهِ. إنَّ القُرْآنَ أُنْزِلَ هُدًى لِلنّاسِ وتِبْيانًا لِلْأحْكامِ الَّتِي بِها إصْلاحُ النّاسِ في عاجِلِهِمْ وآجِلِهِمْ ومَعاشِهِمْ ومَعادِهِمْ ولَمّا لَمْ يَكُنْ لِنُفُوسِ الأُمَّةِ اعْتِيادٌ بِذَلِكَ لَزِمَ أنْ يُهَيَّأ المُخاطَبُونَ بِها إلى تَلَقِّيها، ويُعْرَفُ تَهَيُّؤُهَمْ بِإظْهارِهِمُ اسْتِعْدادَ النُّفُوسِ بِالتَّخَلِّي عَنْ كُلِّ ما مِن شَأْنِهِ أنْ يَعُوقَ عَنِ الاِنْتِفاعِ بِهاتِهِ التَّعالِيمِ النّافِعَةِ وذَلِكَ بِأنْ يُجَرِّدُوا نُفُوسَهم عَنِ العِنادِ والمُكابَرَةِ. وعَنْ خَلْطِ مَعارِفِهِمْ بِالأغْلاطِ الفاقِرَةِ. فَلا مَناصَ لَها قَبْلَ اسْتِقْبالِ تِلْكَ الحِكْمَةِ والنَّظَرِ مِنَ الاِتِّسامِ بِمَيْسِمِ الفَضِيلَةِ والتَّخْلِيَةِ عَنِ السَّفاسِفِ الرَّذِيلَةِ.

فالفاتِحَةُ تَضَمَّنَتْ مُناجاةً لِلْخالِقِ جامِعَةً التَّنَزُّهَ عَنِ التَّعْطِيلِ والإلْحادِ

والدَّهْرِيَّةِ بِما تَضَمَّنَهُ قَوْلُهُ (﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾[الفاتحة: ٤])، وعَنِ الإشْراكِ بِما تَضَمَّنَهُ ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، وعَنِ المُكابَرَةِ والعِنادِ بِما تَضَمَّنَهُ ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ فَإنَّ طَلَبَ الهِدايَةِ اعْتِرافٌ بِالِاحْتِياجِ إلى العِلْمِ، ووَصْفُ الصِّراطِ بِالمُسْتَقِيمِ اعْتِرافٌ بِأنَّ مِنَ العِلْمِ ما هو حَقٌّ ومِنهُ ما هو مَشُوبٌ بِشُبَهٍ وغَلَطٍ، ومَنِ اعْتَرَفَ بِهَذَيْنِ الأمْرَيْنِ فَقَدْ أعَدَّ نَفْسَهُ لِاتِّباعِ أحْسَنِهِما، وعَنِ الضَّلالاتِ الَّتِي تَعْتَرِي العُلُومَ الصَّحِيحَةَ والشَّرائِعَ الحَقَّةَ فَتَذْهَبُ بِفائِدَتِها وتُنْزِلُ صاحِبَها إلى دَرَكَةٍ أقَلَّ مِمّا وقَفَ عِنْدَهُ الجاهِلُ البَسِيطُ، وذَلِكَ بِما تَضَمَّنَهُ قَوْلُهُ ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾.

ولَمّا لُقِّنَ المُؤْمِنُونَ هاتِهِ المُناجاةَ البَدِيعَةَ الَّتِي لا يَهْتَدِي إلى الإحاطَةِ بِها في كَلامِهِ غَيْرُ عَلّامِ الغُيُوبِ سُبْحانَهُ، قَدَّمَ الحَمْدَ عَلَيْها لِيَضَعَهُ المُناجُونَ كَذَلِكَ في مُناجاتِهِمْ جَرْيًا عَلى طَرِيقَةِ بُلَغاءِ العَرَبِ عِنْدَ مُخاطَبَةِ العُظَماءِ أنْ يَفْتَتِحُوا خِطابَهم إيّاهم وطِلْبَتَهم بِالثَّناءِ والذِّكْرِ الجَمِيلِ.

﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة ١]

قال العلّامة ابنُ عاشور في التّحرير: «واعْلَمْ أنَّ مُتَعَلَّقَ المَجْرُورِ في بِسْمِ اللهِ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ هُنا أقْرَأُ، وسَبَبُ حَذْفِ مُتَعَلَّقِ المَجْرُورِ أنَّ البَسْمَلَةَ سُنَّتْ عِنْدَ ابْتِداءِ الأعْمالِ الصّالِحَةِ، فَحُذِفَ مُتَعَلَّقُ المَجْرُورِ فِيها حَذْفًا مُلْتَزَمًا إيجازًا اعْتِمادًا عَلى القَرِينَةِ، وقَدْ حَكى القُرْآنُ قَوْلَ سَحَرَةِ فِرْعَوْنَ عِنْدَ شُرُوعِهِمْ في السِّحْرِ بِقَوْلِهِ" فَأَلْقَوْا حِبالَهم وعِصِيَّهم وقالُوا

بِعِزَّةِ فِرْعَوْنَ» وذَكَرَ صاحِبُ الكَشّافِ أَنَّ أَهْلَ الجاهِلِيَّةِ كانُوا يَقُولُونَ في ابْتِداءِ أعْمالِهِمْ «بِاسْمِ اللّاتِ بِاسْمِ العُزّى» فالمَجْرُورُ ظَرْفُ لَغْوٍ مَعْمُولٍ لِلْفِعْلِ المَحْذُوفِ، ومُتَعَلِّقٍ بِهِ، ولَيْسَ ظَرْفًا مُسْتَقِرًّا مِثْلَ الظُّرُوفِ الَّتِي تَقَعُ أَخْبارًا، ودَلِيلُ المُتَعَلِّقِ يُنْبِئُ عَنْهُ العَمَلُ الَّذِي شُرِعَ فِيهِ فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ فِعْلًا خاصًّا مِنَ النَّوْعِ الدّالِّ عَلى مَعْنى العَمَلِ المَشْرُوعِ فِيهِ دُونَ المُتَعَلِّقِ العامِّ، مِثْلَ: أَبْتَدِئُ، لِأَنَّ القَرِينَةَ الدّالَّةَ عَلى المُتَعَلِّقِ هِي الفِعْلُ المَشْرُوعُ فِيهِ المَبْدُوءُ بِالبَسْمَلَةِ، فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ المُقَدَّرُ اللَّفْظَ الدّالَّ عَلى ذَلِكَ الفِعْلِ.

ولا يَجْرِي في هَذا الخِلافِ الواقِعِ بَيْنَ النُّحاةِ في كَوْنِ مُتَعَلِّقِ الظُّرُوفِ هَلْ يُقَدَّرُ اسْمًا نَحْوَ كائِنٍ أَوْ مُسْتَقِرٍّ أَمْ فِعْلًا نَحْوَ كانَ أَوِ اسْتَقَرَّ لِأَنَّ ذَلِكَ الخِلافَ في الظُّرُوفِ الواقِعَةِ أَخْبارًا أَوْ أَحْوالًا بِناءً عَلى تَعارُضِ مُقْتَضى تَقْدِيرِ الِاسْمِ وهو كَوْنُهُ الأَصْلَ في الأَخْبارِ والحالِيَّةِ، ومُقْتَضى تَقْدِيرِ الفِعْلِ وهو كَوْنُهُ الأَصْلَ في العَمَلِ لِأَنَّ ما هُنا ظَرْفُ لَغْوٍ، والأَصْلُ فِيهِ أَنْ يُعَدِّيَ الأَفْعالَ ويَتَعَلَّقَ بِها، ولِأَنَّ مَقْصِدَ المُبْتَدِئِ بِالبَسْمَلَةِ أَنْ يَكُونَ جَمِيعُ عَمَلِهِ ذَلِكَ مُقارِنًا لِبَرَكَةِ اسْمِ اللهِ تَعالى، فَلِذَلِكَ ناسَبَ أَنْ يُقَدَّرَ مُتَعَلِّقُ الجارِّ لَفْظًا دالًّا عَلى الفِعْلِ المَشْرُوعِ فِيهِ، وهو أَنْسَبُ لِتَعْمِيمِ التَّيَمُّنِ لِأَجْزاءِ الفِعْلِ، فالِابْتِداءُ مِن هَذِهِ الجِهَةِ أَقَلُّ عُمُومًا، فَتَقْدِيرُ الفِعْلِ العامِّ يُخَصِّصُ وتَقْدِيرُ الفِعْلِ الخاصِّ يُعَمِّمُ وهَذا يُشْبِهُ أَنْ يُلْغَزَ بِهِ.

وهَذا التَّقْدِيرُ مِنَ المُقَدَّراتِ الَّتِي دَلَّتْ عَلَيْها القَرائِنُ كَقَوْلِ الدّاعِي لِلْمُعَرِّسِ بِالرِّفاءِ والبَنِينَ، وقَوْلِ المُسافِرِ عِنْدَ حُلُولِهِ وتَرْحالِهِ بِاسْمِ اللهِ

والبَرَكاتِ، وقَوْلِ نِساءِ العَرَبِ عِنْدَما يَزْفُفْنَ العَرُوسَ "بِاليُمْنِ والبَرَكَةِ وعَلى الطّائِرِ المَيْمُونِ" ولِذَلِكَ كانَ تَقْدِيرُ الفِعْلِ هاهُنا واضِحًا. وقَدْ أُسْعِفَ هَذا الحَذْفُ بِفائِدَةٍ وهي صَلُوحِيَّةُ البَسْمَلَةِ لِيَبْتَدِئَ بِها كُلُّ شارِعٍ في فِعْلٍ فَلا يَلْجَأُ إلى مُخالَفَةِ لَفْظِ القُرْآنِ عِنْدَ اقْتِباسِهِ، اهـ.

وقالَ في الكشّاف: فإن قلت: بم تعلقت الباء؟ قلت: بمحذوف تقديره: بسم الله أقرأ أو أتلو، لأن الذي يتلو التسمية مقروء، كما أنّ المسافر إذا حلّ أو ارتحل فقال: بسم الله والبركات، كان المعنى.

بسم الله أحل وبسم الله أرتحل وكذلك الذابح وكل فاعل يبدأ في فعله ب «بسم الله» كان مضمرا ما جعل التسمية مبدأ له. ونظيره في حذف متعلق الجارّ قوله ﷻ: ﴿فِي تِسْعِ ءَايَاتٍ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِۦٓ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمًا﴾ [النمل:١٢]، أي اذهب في تسع آيات. وكذلك قول العرب في الدعاء للمعرس: بالرفاء والبنين، وقول الأعرابي: باليمن والبركة، بمعنى أعرست، أو نكحت.

فإن قلت: لم قدّرت المحذوف متأخراً؟ قلت: لأنّ الأهم من الفعل والمتعلق به هو المتعلق به لأنهم كانوا يبدءون بأسماء آلهتهم فيقولون: باسم اللات، باسم العزى، فوجب أن يقصد الموحد معنى اختصاص اسم الله ﷻ بالابتداء، وذلك بتقديمه وتأخير الفعل كما فعل في قوله: إِيَّاكَ نَعْبُدُ، حيث صرح بتقديم الاسم إرادة للاختصاص. والدليل عليه قوله: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْر۪ىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ﴾ [هود:٤١]. فإن قلت: فقد قال: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق:١]، فقدّم الفعل. قلت:

هناك تقديم الفعل أوقع لأنها أوّل سورة نزلت فكان الأمر بالقراءة أهم. اهـ.

قلتُ: بعد تتبّع كلام العلماء، في تفاسيرهم، وكتب العربيّة، اختلفوا في متعلّق الباء، فقال بعضهم، فعل وهذا مذهب الكوفيّين، واختلفوا فيه: عامٌ، أو خاصٌ، وذهب أكثر المفسّرين إلى أنّه خاصٌ، وقال بعضهم اسمٌ، وهذا مذهب البصريين، واختلفوا فيه: هل هو عام؛ أم خاصٌ، واختلفوا هل المتعلّق متقدّمٌ، اسماً كانَ، أو فعلاً، أو متأخرٌ فعلاً كانَ، واسماً، وإلى الثّاني ذهب أكثرهم، وهل يحذف، أم يذكر، وأمّا حذفه فقد صار طبيعة العلماء والقائلين بالبسملة اقتداء بالله ورسوله، ﷺ، وقَدْ أُسْعِفَ هَذا الحَذْفُ بِفائِدَةٍ، وهي صَلُوحِيَّةُ البَسْمَلَةِ لِيَبْتَدِئَ بِها كُلُّ شارِعٍ في فِعْلٍ فَلا يَلْجَأُ إلى مُخالَفَةِ لَفْظِ القُرْآنِ عِنْدَ اقْتِباسِهِ.

قال ابن عاشور في التّحرير: «والحَذْفُ هُنا مِن قَبِيلِ الإيجازِ لِأنَّهُ حَذْفُ ما قَدْ يُصَرَّحُ بِهِ في الكَلامِ، بِخِلافِ مُتَعَلِّقاتِ الظُّرُوفِ المُسْتَقِرَّةِ نَحْوَ: عِنْدَكَ خَيْرٌ، فَإنَّهم لا يُظْهِرُونَ المُتَعَلِّقَ فَلا يَقُولُونَ: خَيْرٌ كائِنٌ عِنْدَكَ، ولِذَلِكَ عَدُّوا نَحْوَ قَوْلِهِ «فَإنَّكَ كاللَّيْلِ الَّذِي هو مُدْرِكِي» مِنَ المُساواةِ دُونَ الإيجازِ يَعْنِي مَعَ ما فِيهِ مِن حَذْفِ المُتَعَلِّقِ. وإذْ قَدْ كانَ المُتَعَلِّقُ مَحْذُوفًا تَعَيَّنَ أنْ يُقَدَّرَ في مَوْضِعِهِ مُتَقَدِّمًا عَلى المُتَعَلِّقِ بِهِ، كَما هو أصْلُ الكَلامِ؛ إذْ لا قَصْدَ هُنا لِإفادَةِ البَسْمَلَةِ الحَصْرَ، ودَعْوى صاحِبِ الكَشّافِ تَقْدِيرَهُ مُؤَخَّرًا تَعَمُّقٌ غَيْرُ مَقْبُولٍ، لا سِيَّما عِنْدَ حالَةِ الحَذْفِ، فالأنْسَبُ أنْ يُقَدَّرَ عَلى حَسَبِ الأصْلِ. اهـ.

قلت: ظاهر كلام ابن عاشور، أنّه يعترض على عدم أهميّة الاشتغال بالمحذوف، هل كان متقدّما، أو متأخّراً، لأنّ حذفُ، والمحذوف لا وجود له، ولا تأثير في المعنى، يعني اختصاص البسملة بالتّقديم، والتّعظيم بالله، بل قال: والمناسب تقديره بحسب الأصل.

قال أبو حيّان في البحر المحيطِ: «والحَذْفُ قِيلَ لِتَخْفِيفِ اللَّفْظِ، كَقَوْلِهِمْ بِالرَّفاءِ والبَنِينَ، بِاليُمْنِ والبَرَكَةِ، فَقُلْتُ إلى الطَّعامِ، وقَوْلُهُ تَعالى: ﴿فِي تِسْعِ ءَايَٰتٍ﴾[النمل:١٢] أيْ أعْرَسْتُ وهَلُمُّوا واذْهَبْ، قالَ أبُو القاسِمِ السُّهَيْلِيِّ: ولَيْسَ كَما زَعَمُوا، إذْ لَوْ كانَ كَذَلِكَ كانَ إظْهارُهُ وإضْمارُهُ فِي كُلِّ ما يُحْذَفُ تَخْفِيفًا، ولَكِنْ فِي حَذْفِهِ فائِدَةٌ، وذَلِكَ أنَّهُ مَوْطِنٌ يَنْبَغِي أنْ لا يُقَدَّمَ فِيهِ سِوى ذِكْرُ اللهِ -تَعالى- فَلَوْ ذُكِرَ الفِعْلَ، وهو لا يَسْتَغْنِي عَنْ فاعِلِهِ، لَمْ يَكُنْ ذِكْرُ اللهِ مُقَدَّمًا، وكانَ فِي حَذْفِهِ مُشاكَلَةُ اللَّفْظِ لِلْمَعْنى، كَما تَقُولُ فِي الصَّلاةِ: اللهُ أكْبَرُ، ومَعْناهُ مِن كُلِّ شَيْءٍ، ولَكِنْ يُحْذَفُ لِيَكُونَ اللَّفْظُ فِي اللِّسانِ مُطابِقًا لِمَقْصُودِ القَلْبِ، وهو أنْ لا يَكُونَ فِي القَلْبِ ذِكْرٌ إلّا اللهَ - ﷻ.اهـ.

قال أبو حَيّان في البحر المحيطِ: «والِاسْمُ هو اللَّفْظُ الدّالُّ بِالوَضْعِ عَلى مَوْجُودٍ فِي العِيانِ إنْ كانَ مَحْسُوسًا، وفِي الأذْهانِ إنْ كانَ مَعْقُولًا مِن غَيْرِ تَعَرُّضٍ بِبِنْيَتِهِ لِلزَّمانِ، ومَدْلُولُهُ هو المُسَمّى، ولِذَلِكَ قالَ سِيبَوَيْهِ: فالكُلُّ اسْمٌ وفِعْلٌ وحَرْفٌ، والتَّسْمِيَةُ جَعْلُ ذَلِكَ اللَّفْظِ دَلِيلًا عَلى ذَلِكَ المَعْنى، فَقَدِ اتَّضَحَتِ المُبايَنَةُ بَيْنَ الِاسْمِ والمُسَمّى والتَّسْمِيَةِ. فَإذا أسْنَدْتَ حُكْمًا إلى اسْمٍ فَتارَةً يَكُونُ إسْنادُهُ إلَيْهِ حَقِيقَةً، نَحْوَ: زَيْدٌ اسْمُ

ابْنِكَ، وتارَةً لا يَصِحُّ الإسْنادُ إلَيْهِ إلّا مَجازًا، وهو أنْ تُطْلِقَ الِاسْمَ وتُرِيدَ بِهِ مَدْلُولَهُ وهو المُسَمّى، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعالى: ﴿تَبَٰرَكَ ٱسۡمُ رَبِّكَ﴾[الرحمن: ٧٨]، و﴿سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ﴾[الأعلى: ١].

وقَدْ تَأوَّلَ السُّهَيْلِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ قَوْلَهُ تَعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ﴾[الأعلى: ١] بِأنَّهُ أقْحَمَ الِاسْمَ تَنْبِيهًا عَلى أنَّ المَعْنى سَبِّحْ رَبَّكَ واذْكُرْ رَبَّكَ بِقَلْبِكَ ولِسانِكَ حَتّى لا يَخْلُوَ الذِّكْرُ والتَّسْبِيحُ مِنَ اللَّفْظِ بِاللِّسانِ؛ لِأنَّ الذِّكْرَ بِالقَلْبِ مُتَعَلَّقُهُ المُسَمّى المَدْلُولُ عَلَيْهِ بِالِاسْمِ، والذِّكْرُ بِاللِّسانِ مُتَعَلَّقُهُ اللَّفْظُ. وقَوْلُهُ تَعالى: ﴿مَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسۡمَآءٗ﴾[يوسف: ٤٠] بِأنَّها أسْماءٌ كاذِبَةٌ غَيْرُ واقِعَةٍ عَلى حَقِيقَةٍ، فَكَأنَّهم لَمْ يَعْبُدُوا إلّا الأسْماءَ الَّتِي اخْتَرَعُوها، وهَذا مِنَ المَجازِ البَدِيعِ. وحُذِفَتِ الألِفُ مِن بِسْمِ هُنا في الخَطِّ تَخْفِيفًا لِكَثْرَةِ الِاسْتِعْمالِ، فَلَوْ كُتِبَتْ بِاسْمِ القاهِرِ أوْ بِاسْمِ القادِرِ. فَقالَ الكِسائِيُّ والأخْفَشُ: تُحْذَفُ الألِفُ. وقالَ الفَرّاءُ: لا تُحْذَفُ إلّا مَعَ ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾[الفاتحة: ١]؛ لِأنَّ الِاسْتِعْمالَ إنَّما كَثُرَ فِيهِ، فَأمّا في غَيْرِهِ مِن أسْماءِ اللهِ تَعالى فَلا خِلافَ في ثُبُوتِ الألِفِ.اهـ.

قال ابنُ عاشور في التّحرير: «والِاسْمُ لَفْظٌ جُعِلَ دالًّا عَلى ذاتٍ حِسِّيَّةٍ أوْ مَعْنَوِيَّةٍ بِشَخْصِها أوْ نَوْعِها. وجَعَلَهُ أئِمَّةُ البَصْرَةِ مُشْتَقًّا مِنَ السُّمُوِّ وهو الرِّفْعَةُ لِأنَّها تَتَحَقَّقُ في إطْلاقاتِ الِاسْمِ ولَوْ بِتَأْوِيلٍ فَإنَّ أصْلَ الِاسْمِ في كَلامِ العَرَبِ هو العِلْمُ ولا تُوضَعُ الأعْلامُ إلّا لِشَيْءٍ مُهْتَمٍّ بِهِ، وهَذا اعْتِدادٌ بِالأصْلِ والغالِبِ، وإلّا فَقَدْ تُوضَعُ الأعْلامُ لِغَيْرِ ما يُهْتَمُّ بِهِ كَما قالُوا (فُجّارُ) عَلَمٌ لِلْفَجْرَةِ».

فَأَصْلُ صِيغَتِهِ عِنْدَ البَصْرِيِّينَ مِنَ النَّاقِصِ الواوِيِّ فَهو إمّا سِمْوٌ بِوَزْنِ حِمْلٍ، أَوْ سُمْوٌ بِوَزْنِ قُفْلٍ فَحُذِفَتِ اللّامُ حَذْفًا لِمُجَرَّدِ التَّخْفِيفِ أَوْ لِكَثْرَةِ الِاسْتِعْمالِ ولِذَلِكَ جَرى الإعْرابُ عَلى الحَرْفِ الباقِي.

وذَهَبَ الكُوفِيُّونَ إلى أنَّ أصْلَهُ وِسْمٌ بِكَسْرِ الواوِ لِأنَّهُ مِنَ السِّمَةِ وهي العَلامَةُ، فَحُذِفَتِ الواوُ وعُوِّضَتْ عَنْها هَمْزَةُ الوَصْلِ لِيُبْقى عَلى ثَلاثَةِ أحْرُفٍ ثُمَّ يُتَوَسَّلُ بِذَلِكَ إلى تَخْفِيفِهِ في الوَصْلِ.

ورَأْيُ الكُوفِيِّينَ أرْجَحُ مِن جانِبِ الِاشْتِقاقِ دُونَ التَّصْرِيفِ، عَلى أنَّ هَمْزَةَ الوَصْلِ لَمْ يُعْهَدْ دُخُولُها عَلى ما حُذِفَ صَدْرُهُ. وزَعَمَ ابْنُ حَزْمٍ في كِتابِ «المِلَلِ والنِّحَلِ» أنَّ كِلا قَوْلَيِ البَصْرِيِّينَ والكُوفِيِّينَ فاسِدٌ افْتَعَلَهُ النُّحاةُ ولَمْ يَصِحَّ عَنِ العَرَبِ وأنَّ لَفْظَ الِاسْمِ غَيْرُ مُشْتَقٍّ بَلْ هو جامِدٌ، اهـ.

قال ابنُ عاشورُ: «وإنَّما أُقْحِمَ لَفْظُ اسْمٍ مُضافًا إلى عَلَمِ الجَلالَةِ إذْ قِيلَ: بِسْمِ اللهِ، ولَمْ يُقَلْ بِاللهِ لِأنَّ المَقْصُودَ أنْ يَكُونَ الفِعْلُ المَشْرُوعُ فِيهِ مِن شُئُونِ أهْلِ التَّوْحِيدِ المَوْسُومَةِ بِاسْمِ الإلَهِ الواحِدِ فَلِذَلِكَ تُقْحَمُ كَلِمَةُ اسْمٍ في كُلِّ ما كانَ عَلى هَذا المَقْصِدِ كالتَّسْمِيَةِ عَلى النُّسُكِ قالَ تَعالى ﴿فَكُلُواْ مِمَّا ذُكِرَ ٱسۡمُ ٱللَّهِ عَلَيۡهِ﴾ [الأنعام: ١١٨] وقالَ ﴿وَمَا لَكُمۡ أَلَّا تَأۡكُلُواْ مِمَّا ذُكِرَ ٱسۡمُ ٱللَّهِ عَلَيۡهِ﴾ [الأنعام: ١١٩] وكالأفْعالِ الَّتِي يُقْصَدُ بِها التَّيَمُّنُ والتَّبَرُّكُ وحُصُولُ المَعُونَةِ مِثْلَ ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: ١] فاسْمُ اللهِ هو الَّذِي تُمْكِنُ مُقارَنَتُهُ لِلْأفْعالِ لا ذاتُهُ، فَفي مِثْلِ هَذا لا يَحْسُنُ أنْ يُقالَ بِاللهِ لِأنَّهُ حِينَئِذٍ يَكُونُ المَعْنى أنَّهُ يَسْتَمِدُّ مِنَ اللهِ تَيْسِيرًا وتَصَرُّفا مِن تَصَرُّفاتِ

قُدْرَتِهِ ولَيْسَ ذَلِكَ هو المَقْصُودَ بِالشُّرُوعِ، فَقَوْلُهُ تَعالى ﴿ فَسَبِّحْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلْعَظِيمِ ﴾ [الواقعة: ٧٤] أَمْرٌ بِأَنْ يَقُولَ سُبْحانَ اللهِ، وقَوْلُهُ «وسَبِّحْهُ» أَمْرٌ بِتَنْزِيهِ ذاتِهِ وصِفاتِهِ عَنِ النَّقائِصِ. اهـ.

وأَمّا «اللهُ» بِحَذْفِ الهَمْزَةِ فَمُخْتَصٌّ بِالحَقِّ، لَمْ يُطْلَقْ على غَيْرِهِ، وهو اسْمٌ غَيْرُ صِفَةٍ، ولا اشْتِقاقَ لِهَذا الاِسْمِ عِنْدَ الخَلِيلِ والزَجّاجِ ومُحَمَّدِ بْنِ الحَسَنِ والحُسَيْنِ بْنِ الفَضْلِ. وقِيلَ: مُشْتَقٌّ مِن أَلَهَ بِفَتْحِ اللّامِ بِمَعْنى عَبَدَ، أَوْ مِن أَلِهَ بِكَسْرِ اللّامِ بِمَعْنى تَحَيَّرَ.

قال في البَحرِ المُحِيطِ: «وزَعَمَ بَعْضُهم أَنَّ «أَلْ» في اللهِ مِن نَفْسِ الكَلِمَةِ، ووَصَلَتِ الهَمْزَةُ لِكَثْرَةِ الاِسْتِعْمالِ، وهو اخْتِيارُ أَبِي بَكْرِ بْنِ العَرَبِيِّ والسُّهَيْلِيِّ، وهو خطأ، لِأَنَّ وزْنَهُ إذْ ذاكَ يَكُونُ فَعّالًا، وامْتِناعُ تَنْوِينِهِ لا مُوجِبَ لَهُ، فَدَلَّ عَلى أَنَّ أَلْ حَرْفٌ داخِلٌ عَلى الكَلِمَةِ سَقَطَ لِأَجْلِها التَّنْوِينُ، وحُذِفَتِ الأَلِفُ الأَخِيرَةُ مِنَ اللهِ لِئَلّا يُشْكِلَ بِخَطِّ اللّاهِ اسْمُ الفاعِلِ مِن لَها يَلْهُو، وقِيلَ: طُرِحَتْ تَخْفِيفًا، وقِيلَ هي لُغَةٌ فاسْتُعْمِلَتْ في الخَطِّ. اهـ.

و«الله» علم على الذّات الأقدس العليّة، المستحقّ لجميع المحامد، وهو علم شخصيّ جزئيٌّ، لا جنسيٌّ، ولكن لا يجوز ذلك أن يقال: إلّا في مقام التّعليم، تأدّبا مع «الله».

وقد اختلف العلماء في الأعلام الشّخصيّة، فقيل إنّها حقيقة، لأنّها استعملت فيما وضعت له، وهذا مذهب التّحقيقِ، عند البلغاء، كما ذكر الإمام البيجوريّ في حاشيته على الرّسالة السّمرقنديّة.

وقيل: إنّه واسطة بين الحقيقة والمجاز، لأنّهما من خواص الأمور، الكليّة، والأعلام موضوعة لمعان جزئيّةٍ، معلّلين بأنّه لا بدَّ فيهما من الوضع الّذي يخصُّ لغة بعينها، والإعلام ليست كذلك، بل كما تكون في لغة العرب تكون في لغة العجم، مثلاً، يعني أنّ العلم الواحد يكون في لغة العرب، مع وجوده بعينه في لغة العجم، وإن اختلف مسمّاه في اللّغتين.

ولكن قال الشّيخ الأمير: إنّ الأعلام ليست من موضوعات اللّغاتِ الأصيلة، أي بل هي من الموضاعات الطارئة، لأنّ الأعلام طارئة على أسماء الأجناس. اهـ.

ويحمل الأول على ما لو استعمل لفظ الجلالة «الله» في الذّات الأقدس، غير مقيّدة بالخطاب.

ويحمل الثّاني على ما لو استعمل في الذّات مقيّدة بالخطاب، وجعل الخطاب جزءاً من المدلول، وحيئذٍ فمجازيّته ظاهرةٌ، لأنّ المعنى الأصليّ الذّات بلا قيدٍ، والمعنى حينئذٍ الذّات المقيّدة بالخطاب، والمقيّد غير المطلق.

وذَكَرَهُ صاحِبُ «المَنهَلِ الأصْفى في شَرْحِ الشِّفاءِ التِّلْمِسانِيُّ عَنْ جَمْعٍ مِنَ العُلَماءِ القَوْلُ بِأنَّ اسْمَ الجَلالَةِ يُمْسَكُ عَنِ الكَلامِ في مَعْناهُ تَعْظِيمًا وإجْلالًا ولِتَوَقُّفِ الكَلامِ فِيهِ عَلى إذْنِ الشّارِعِ». اهـ.

[**فائدة**] قال العلّامة ابن عاشور في التّحرير والتّنوير: «فَلَمّا اخْتَصَّ الإلَهُ بِالإلَهِ الواحِدِ واجِبِ الوُجُودِ اشْتَقُّوا لَهُ مِنَ اسْمِ الجِنْسِ عَلَمًا زِيادَةً في الدَّلالَةِ عَلى أنَّهُ الحَقِيقُ بِهَذا الِاسْمِ لِيَصِيرَ الِاسْمُ خاصًّا بِهِ غَيْرَ جائِزِ

الإطْلاقِ عَلى غَيْرِهِ عَلى سُنَنِ الأَعْلامِ الشَّخْصِيَّةِ، وأراهم أَبْدَعُوا وأَعْجَبُوا إِذْ جَعَلُوا عَلَمَ ذاتِهِ تَعالى مُشْتَقًّا مِنَ اسْمِ الجِنْسِ المُؤْذِنِ بِمَفْهُومِ الأُلُوهِيَّةِ تَنْبِيهًا عَلى أَنَّ ذاتَهُ تَعالى لا تُسْتَحْضَرُ عِنْدَ واضِعِ العَلَمِ وهو النّاطِقُ الأَوَّلُ بِهَذا الِاسْمِ مِن أَهْلِ اللِّسانِ إلّا بِوَصْفِ الأُلُوهِيَّةِ وتَنْبِيهًا عَلى أَنَّهُ تَعالى أَوْلى مَن يُؤَلَّهُ ويُعْبَدُ». اهـ.

وقال أيضا: «وهَذِهِ الطَّرِيقَةُ في العَلَمِيَّةِ الَّتِي عَرَضَتْ لِاسْمِ الجَلالَةِ لا نَظِيرَ لَها في الأَعْلامِ فَكانَ اسْمُهُ تَعالى غَيْرُ مُشابِهٍ لِأَسْماءِ الحَوادِثِ كَما أَنَّ مُسَمّى ذَلِكَ الِاسْمِ غَيْرُ مُماثِلٍ لِمُسَمَّياتِ أَسْماءِ الحَوادِثِ. وقَدْ دَلُّوا عَلى تَناسِيهِمْ ما في الأَلِفِ واللّامِ مِنَ التَّعْرِيفِ وأَنَّهم جَعَلُوهُما جُزْءًا مِنَ الكَلِمَةِ بِتَجْوِيزِهِمْ نِداءَ اسْمِ الجَلالَةِ مَعَ إبْقاءِ الأَلِفِ واللّامِ إذْ يَقُولُونَ يا اللَّهُ مَعَ أَنَّهم يَمْنَعُونَ نِداءَ مَدْخُولِ الأَلِفِ واللّامِ». اهـ.

وَأمّا ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، صفتان مشتقّتان من الرّحمة، وهي انعطاف ورقّة القلب تقتضي الإحسان أو إرادته، وهذا المعنى مستحيل عليه تعالى، باعتبار مبدئه، وجائز باعتبار غايته، وهي الإحسان والتّفضّلُ، فحينئذ تكون مجازا مرسلاً، أصليّا من إطلاق السّبب، وإرادة المسبّب، فرحمان ورحيم، بمعنى محسنٌ ومتفضّل، لأنّ التجوّز فيهما تابع للتجوّز في أصلهما، فيكونان مجازا مرسلا تبعيّا، والقرينة استحاليّة عند البلغاء.

ويمكن أن يكون في الكلام كناية اصطلاحيّة، وهي لفظ أطلق وأريد لازم معناه، فلازم لفظ «الرّحمة» الإحسان والتّفضّلُ، فإن قيل: الكناية

يصحّ فيها إرادة الحقيقة، وما هنا ليس كذلك؟

إجيب: بإنّ المراد من ذلك كون المعنى الكنائيّ، لا ينافي المعنى الحقيقي، وإن منع منه مانعٌ خارجيّ، كما هنا، يعني، أنّ المدار فيها على أنّ المعنى الكنائيّ من حيث قرينته، لا ينافي إرادة المعنى الحقيقيّ معه، وإن امتنعت إرادة المعنى الحقيقيّ لدليل خارجيّ، عن قرينة الكناية، لأنّ قرينة الكناية غير مانعة، بخلاف قرينة المجاز والاستعارة فمانعة، وقرينة الكناية هنا قصد الثّناء على الله تعالى، لا تمنع عن إرادة المعنى الحقيقيّ، وهو رقّة القلب مع المعنى الكنائيّ، وهو الإحسان وإرادته، والتّفضّل وإسباغه، وإنّما امتنعت إرادته لدليل خارجيّ، وهو استحالة الرقّة على الله تعالى، ومحلّ كون الرّحمن والرّحيم كناية ما لم تجعل القرينة على المعنى المراد استحالة الرّقة، فإن جعلتَ القرينة ما ذكر خرج الرّحمن والرّحيم عن الكناية، لأنّ شرطها أن تكون القرينة غير مانعة، من أرادة المعنى الحقيقيّ الأصليّ، والاستحالة قرينة مانعة عن أرادته.

وقيل: هي استعارة تمثيليّة، بأن يقال: شبّه حال ملك الملوك، ربّ السّموات والملكوت، مع عباده في إيصاله لهم جلائل النّعم، ودقائ نعماته، بحال ملك من ملوك النّاس، رقّ قلبه على رعيّته، بما أصابهم من الضّرر والبأس، فأوصلهم إنعامه، وأفاض عليهم فيض كرمه وعطائه، بجامع أنّ كلًّا حالة عظيم، مستول على ضعفة ممدّ لهم بإحسانه، فاستعير اللّفظ الدّال على المشبّه به للمشبّه، وقد قرّر سعد الدّين أحمد بن يحيى،

الشّهيد، الذي قتله إسماعيل الصّفويُ، حفيد الإمام سعد الدّين مسعود التّفتازانيُّ، هذا المذهب، وجعلها استعارة تمثيليّة، ونصّر ذلك المذهب، قال الإمام البيجويُّ، ولا يخفى ما فيها من إساءة الأدب.

وقدّم الرّحمن على تاليه، [الرّحيم] لأنّه صار علما بالغلبة، التّقديريّة، أو بالوضعيّة، على مذهب الجمهور، حيث ذَهب جُمْهُورُ الأئِمَّةِ أنَّ وصْفَ الرَّحْمانِ لَمْ يُطْلَقْ في كَلامِ العَرَبِ قَبْلَ الإسْلامِ وأنَّ القُرْآنَ هو الَّذِي جاءَ بِهِ صِفَةً لِلَّهِ تَعالى فَلِذَلِكَ اخْتُصَّ بِهِ تَعالى حَتّى قِيلَ إنَّهُ اسْمٌ لَهُ ولَيْسَ بِصِفَةٍ واسْتَدَلُّوا عَلى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱسۡجُدُواْ لِلرَّحۡمَٰنِ قَالُواْ وَمَا ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾[الفرقان: ٦٠] وقالَ ﴿وَهُمۡ يَكۡفُرُونَ بِٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ [الرعد: ٣٠] فلا يوصف به غيره تعالى، وأمّا قول بعض الكفرة، أنت غيث الورى لازلتَ رحمانا فخطأ نشأ عن التّعنّت في الكفرِ، وقدّم لفظ «الله» عن ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ لأنّه اسم ذات وهي مقدّمة على الصّفة، وهذا التّقديم تعقّليٌّ، وإلّا فذات الله تعالى وصفاته، ليس فيها تقديم ولا تأخيرٌ، بحسب الواقع، وفي تَفْسِيرِ القُرْطُبِيِّ عَنِ ابْنِ الأنْبارِيِّ عَنِ المُبَرِّدِ أنَّ الرَّحْمانَ اسْمٌ عِبْرانِيٌّ نُقِلَ إلى العَرَبِيَّةِ قالَ وأصْلُهُ بِالخاءِ المُعْجَمَةِ أيْ فَأُبْدِلَتْ خاؤُهُ حاءً مُهْمَلَةً عِنْدَ أكْثَرِ العَرَبِ كَشَأْنِ التَّغْيِيرِ في التَّعْرِيبِ وأنْشَدَ عَلى ذَلِكَ قَوْلَ جَرِيرٍ يُخاطِبُ الأخْطَلَ:

أوَ تَتْرُكَنَّ إلىٰ القِسِّيسِ هِجْرَتَكم ... ومَسْحَكم صُلْبَكم رَخمانِ قُرْبانا

الرِّوايَةُ بِالخاءِ المُعْجَمَةِ، ولَمْ يَأْتِ المُبَرِّدُ بِحُجَّةٍ عَلى ما زَعَمَهُ، ولِمَ لا يَكُونُ الرَّحْمَنُ عَرَبِيًّا كَما كانَ عِبْرانِيًّا، فَإِنَّ العَرَبِيَّةَ والعِبْرانِيَّةَ أُخْتانِ، ورُبَّما كانَتِ العَرَبِيَّةُ الأَصْلِيَّةُ أَقْدَمُ مِنَ العِبْرانِيَّةِ ولَعَلَّ الَّذِي جَرَّأَهُ عَلى ادِّعاءِ أَنَّ الرَّحْمانَ اسْمٌ عِبْرانِيٌّ ما حَكاهُ القُرْآنُ عَنِ المُشْرِكِينَ فِي قَوْلِهِ ﴿قَالُوا۟ وَمَا ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ [الفرقان: ٦٠] ويَقْتَضِي أَنَّ العَرَبَ لَمْ يَكُونُوا يَعْلَمُونَ هَذا الِاسْمَ لِلَّهِ تَعالى كَما سَيَأْتِي. وبَعْضُ عَرَبِ اليَمَنِ يَقُولُونَ رَخِمَ رُخْمَةً بِالمُعْجَمَةِ. اهـ.

قالَ فِي البَحْرِ المُحِيطِ: «والرَّحْمَنُ صِفَةٌ لِلَّهِ عِنْدَ الجَماعَةِ، وذَهَبَ الأَعْلَمُ وغَيْرُهُ إِلى أَنَّهُ بَدَلٌ، وزَعَمَ أَنَّ الرَّحْمَنَ عَلَمٌ وإِنْ كانَ مُشْتَقًّا مِنَ الرَّحْمَةِ، لَكِنَّهُ لَيْسَ بِمَنْزِلَةِ الرَّحِيمِ ولا الرّاحِمِ، بَلْ هو مِثْلُ الدَّبَرانِ وإِنْ كانَ مُشْتَقًّا مِن دَبَرَ صِيغَ لِلْعَلَمِيَّةِ، فَجاءَ عَلى بِناءٍ لا يَكُونُ فِي النُّعُوتِ، قالَ: ويَدُلُّ عَلى عَلَمِيَّتِهِ ووُرُودِهِ غَيْرَ تابِعٍ لِاسْمٍ قَبْلَهُ، قالَ تَعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ [الرحمن: ١] ﴿عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ [الرحمن: ٢]، وإِذا ثَبَتَتِ العَلَمِيَّةُ امْتَنَعَ النَّعْتُ فَتَعَيَّنَ البَدَلُ. قالَ أَبُو زَيْدٍ السُّهَيْلِيُّ: البَدَلُ فِيهِ عِنْدِي مُمْتَنِعٌ، وكَذَلِكَ عَطْفُ البَيانِ؛ لِأَنَّ الِاسْمَ الأَوَّلَ لا يَفْتَقِرُ إِلى تَبْيِينٍ؛ لِأَنَّهُ أَعْرَفُ الأَعْلامِ كُلِّها وأَبْيَنُها، أَلا تَراهم قالُوا: وما الرَّحْمَنُ، ولَمْ يَقُولُوا: وما اللهُ، فَهو وصْفٌ يُرادُ بِهِ الثَّناءُ وإِنْ كانَ يَجْرِي مَجْرى الأَعْلامِ. اهـ.

قلتُ: كما يمتنع النّعت في الرّحمن عند الأعلم، تمتنع الاستعارة، لإنّ الاستعارة منعتْ في الأعلام، على الأصحّ، وفي الرّحمان والرّحيم تورية، كما قرّر العلماء في علم البديع، وهذا ما كان من حسب اللّغة، وأمّا من حسب

الشّرع فهما حقيقيّان عند البلغاء، وسيأتي المزيد إن شاء الله والله أعلم.

قيل: ومن عدم الفصاحة، أنْ يَتكَرَّرَ لَفْظانِ وهُما الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ في كَلامٍ غَيرِ طَوِيلٍ، لَيْسَ بَيْنَهُما فَصْلٌ كَثِيرٌ، وذَلِكَ مِمّا لا يُحْمَدُ في بابِ البَلاغَةِ.

أجابَ الإمام في المفاتيح بِقَوْلِهِ: إنَّ التَّكْرارَ لِأجْلِ التَّأْكِيدِ كَثِيرٌ في القُرْآنِ وإنَّ تَأْكِيدَ كَوْنِهِ تَعالى رَحْمانًا رَحِيمًا مِن أعْظَمِ المُهِمّاتِ.

وتعقّب العلّامة ابن عاشور في التّحرير حيث قال: بِأنَّ التَّكْرارَ وإنْ كانَتْ لَهُ مَواقِعُ مَحْمُودَةٌ في الكَلامِ البَلِيغِ مِثْلَ التَّهْوِيلِ، ومَقامِ الرِّثاءِ أوِ التَّعْدِيدِ أوِ التَّوْكِيدِ اللَّفْظِيِّ، إلّا أنَّ الفاتِحَةَ لا مُناسَبَةَ لَها بِأغْراضِ التَّكْرِيرِ ولا سِيَّما التَّوْكِيدُ لِأنَّهُ لا مُنْكِرَ لِكَوْنِهِ تَعالى رَحْمانًا رَحِيمًا، ولِأنَّ شَأْنَ التَّوْكِيدِ اللَّفْظِيِّ أنْ يَقْتَرِنَ فِيهِ اللَّفْظانِ بِلا فَصْلٍ، فَتَعَيَّنَ أنَّهُ تَكْرِيرُ اللَّفْظِ في الكَلامِ لِوُجُودِ مُقْتَضى التَّعْبِيرِ عَنْ مَدْلُولِهِ بِطَرِيقِ الِاسْمِ الظّاهِرِ دُونَ الضَّمِيرِ، وذَلِكَ مَشْرُوطٌ بِأنْ يَبْعُدَ ما بَيْنَ المُكَرَّرَيْنِ بُعْدًا يُقْصِيهِ عَنِ السَّمْعِ، وقَدْ عَلِمْتَ أنَّهم عَدُّوا في فَصاحَةِ الكَلامِ خُلُوصَهُ مِن كَثْرَةِ التَّكْرارِ، والقُرْبِ بَيْنَ الرَّحْمَنِ والرَّحِيمِ حِينَ كُرِّرا يَمْنَعُ ذَلِكَ.

وأجابَ البَيْضاوِيُّ بِأنَّ نُكْتَةَ التَّكْرِيرِ هُنا هي تَعْلِيلُ اسْتِحْقاقِ الحَمْدِ، وهذا الخَلَاف مبنيّ على كونِ البسملة من الفاتحة" أم لم تكن من الفاتحة، ولذلك قال السَّلَكُوتِيُّ: أشارَ بِهَذا إلى الرَّدِّ عَلى ما قالَهُ بَعْضُ الحَنَفِيَّةِ: إنَّ البَسْمَلَةَ لَوْ كانَتْ مِنَ الفاتِحَةِ لَلَزِمَ التَّكْرارُ.

وتعقّب العلّامة ابن عاشور أيضًا، حيث قال: وهُوَ جَوابٌ لا يَسْتَقِيمُ

لِأَنَّهُ إذا كانَ التَّعْلِيلُ قاضِيًا بِذِكْرِ صِفَتَي الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، فَدَفْعُ التَّكْرِيرِ يَقْتَضِي تَجْرِيدَ البَسْمَلَةِ الَّتِي في أَوَّلِ الفاتِحَةِ مِن هاتَيْنِ الصِّفَتَيْنِ بِأَنْ تَصِيرَ الفاتِحَةُ هَكَذا (بِسْمِ اللهِ الحَمْدُ لِلَّهِ) إلَخْ.

وقال في التّحرير: وأنا أرى في الِاسْتِدْلالِ بِمَسْلَكِ الذَّوْقِ العَرَبِيِّ أنْ يَكُونَ عَلى مُراعاةِ قَوْلِ القائِلِينَ بِكَوْنِ البَسْمَلَةِ آيَةً مِن كُلِّ سُورَةٍ فَيَنْشَأُ مِن هَذا القَوْلِ أنْ تَكُونَ فَواتِحُ سُوَرِ القُرْآنِ كُلُّها مُتَماثِلَةً، وذَلِكَ مِمّا لا يُحْمَدُ في كَلامِ البُلَغاءِ، إذِ الشَّأْنُ أنْ يَقَعَ التَّفَنُّنُ في الفَواتِحِ، بَلْ قَدْ عَدَّ عُلَماءُ البَلاغَةِ أهَمَّ مَواضِعِ التَّأنُّقِ فاتِحَةَ الكَلامِ وخاتِمَتِهِ، وذَكَرُوا أنَّ فَواتِحَ السُّوَرِ وخَواتِمَها وارِدَةٌ عَلى أحْسَنِ وُجُوهِ البَيانِ وأكْمَلِها فَكَيْفَ يَسُوغُ أنْ يُدَّعى أنَّ فَواتِحَ سُوَرِهِ جُمْلَةٌ واحِدَةٌ، مَعَ أنَّ عامَّةَ البُلَغاءِ مِنَ الخُطَباءِ والشُّعَراءِ والكُتّابِ يَتَنافَسُونَ في تَفَنُّنِ فَواتِحِ مُنْشَآتِهِمْ ويَعِيبُونَ مَن يَلْتَزِمُ في كَلامِهِ طَرِيقَةً واحِدَةً فَما ظَنُّكَ بِأبْلَغِ الكَلامِ. اهـ.

قلتُ: ما قاله الشّيخ ابن عاشور لا يستقيمُ، فالقرآن ليس تبعًا للشّعراء والبلغاء، بل هو مصدر من ينابيع البلاغة، بل يقدّم بلاغة القرآن، عن بلاغة الشّعر والشّعراء، والبسملة تعظيم الله، والتّنزيه عن النّقصِ، «باسم الله» والمدح بكلّ كمال وثناء «بالرّحمن والرّحيم» في بدايات كتابه، وقد أصدرها الله، في جميع كتابه، إلّا في سورة «التّوبة» كآية إشعارا للمؤمنين بتعظيم الله، وإعلاما بتبّرك اسمه وصفاته، وهذا يكفي، فعند علماء المعاني يقدّم المسند، عن المسند إليه لفوائد بلاغيّة، ومع أنّ

الصّدارة للمسند إليهِ، وليس ذلك إلا برعاية فوائدٍ، وهذا من باب أولى، وكلّ الاعتراضات من الشّيخ ابن عاشور مستمدّة، إلى مذهبيّة، لأنّ المالكيّة يعتقدون أنّ البسملة ليست من القرآن، والشّيخ ابن عاشور في ميزان الإمام فخر الدّين الرّازيٍ، والإمام البيضاويّ، كما قيلَ:

إذَا قالتْ حَذامِ فصدّقوهاْ فإنّ القول ما قالت حذامِ

والله أعلمُ بالصّواب،

﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة ٢]

الحَمْدُ: هو الثَّناءُ بِاللِّسانِ على الجَمِيلِ الِاخْتِيارِيِّ، وبِقَيْدِ الِاخْتِيارِ فارَقَ المَدْحَ، فَإنَّهُ يَكُونُ عَلى الجَمِيلِ وإنْ لَمْ يَكُنِ المَمْدُوحُ مُخْتارًا كَمَدْحِ الرَّجُلِ عَلى جَمالِهِ وقُوَّتِهِ، والألِفُ واللامُ فِيهِ لِلِاسْتِغْراقِ عِنْدَنا خِلافًا لِلْمُعْتَزِلَةِ، ولِذا قُرِنَ بِاسْمِ اللهِ، لِأنَّهُ اسْمُ ذاتٍ، فَيَسْتَجْمِعُ صِفاتِ الكَمالِ.

قال في التّحريرِ: الحَمْدُ مَرْفُوعٌ بِالِابْتِداءِ في جَمِيعِ القِراءاتِ المَرْوِيَّةِ، وقَوْلُهُ «لِلَّهِ» خَبَرُهُ، فَلامُ لِلَّهِ مُتَعَلِّقٌ بِالكَوْنِ والِاسْتِقْرارِ العامِّ كَسائِرِ المَجْرُوراتِ المُخْبَرِ بِها وهو هُنا مِنَ المَصادِرِ الَّتِي أتَتْ بَدَلًا عَنْ أفْعالِها في مَعْنى الإخْبارِ، فَأصْلُهُ النَّصْبُ عَلى المَفْعُولِيَّةِ المُطْلَقَةِ عَلى أنَّهُ بُدِّلَ مِن فِعْلِهِ وتَقْدِيرِ الكَلامِ نَحْمَدُ حَمْدًا لِلَّهِ.

ومِن شَأْنِ بُلَغاءِ العَرَبِ أنَّهم لا يَعْدِلُونَ عَنِ الأصْلِ إلّا وهم يَرْمُونَ إلى

غَرَضٍ عَدَلُوا لِأَجْلِهِ، والعُدُولُ عَنِ النَّصْبِ هُنا إلى الرَّفْعِ لِيَتَأَتّى لَهُمُ الدَّلالَةُ عَلى الدَّوامِ والثَّباتِ بِمَصِيرِ الجُمْلَةِ اسْمِيَّةً؛ والدَّلالَةُ عَلى العُمُومِ المُسْتَفادِ في المَقامِ مِن ألِ الجِنْسِيَّةِ، والدَّلالَةُ عَلى الِاهْتِمامِ المُسْتَفادِ مِنَ التَّقْدِيمِ. ولَيْسَ واحِدٌ مِن هَذِهِ الثَّلاثَةِ بِمُمْكِنِ الِاسْتِفادَةِ لَوْ بَقِيَ المَصْدَرُ مَنصُوبًا إذِ النَّصْبُ يَدُلُّ عَلى الفِعْلِ المُقَدَّرِ، والمُقَدَّرُ كالمَلْفُوظِ فَلا تَكُونُ الجُمْلَةُ اسْمِيَّةً إذِ الِاسْمُ فِيها نائِبٌ عَنِ الفِعْلِ فَهو يُنادِي عَلى تَقْدِيرِ الفِعْلِ فَلا يَحْصُلُ الدَّوامُ. ولِأَنَّهُ لا يَصِحُّ مَعَهُ اعْتِبارُ التَّقْدِيمِ فَلا يَحْصُلُ الِاهْتِمامُ، اهـ.

قالَ في الكَشّافِ: إنَّ العُدُولَ عَنِ النَّصْبِ إلى الرَّفْعِ لِلدَّلالَةِ عَلى ثَباتِ المَعْنى واسْتِقْرارِهِ ومِنهُ قَوْلُهُ تَعالى: ﴿قَالُوا۟ سَلَٰمًا﴾[هود: ٦٩] قالَ (سَلامٌ) رَفْعُ السَّلامِ الثّانِي لِلدَّلالَةِ عَلى أنَّ إبْراهِيمَ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ حَيّاهم بِتَحِيَّةٍ أحْسَنَ مِن تَحِيَّتِهِمْ اهـ

أمّا إذا صارَ الحَمْدُ غَيْرَ جارٍ عَلى فِعْلٍ فَإنَّهُ يَصِيرُ الإخْبارُ عَنْ جِنْسِ الحَمْدِ بِأنَّهُ ثابِتٌ لِلَّهِ فَيَعُمُّ كُلَّ حَمْدٍ، وهَذا مَعْنى ما نُقِلَ عَنْ سِيبَوَيْهِ أنَّهُ قالَ: إنَّ الَّذِي يَرْفَعُ الحَمْدَ يُخْبِرُ أنَّ الحَمْدَ مِنهُ ومِن جَمِيعِ الخَلْقِ والَّذِي يَنْصِبُ يُخْبِرُ أنَّ الحَمْدَ مِنهُ وحْدَهُ لِلَّهِ تَعالى.

لِمَ قدّم لفظ «الحمد» عن لفظ «الله» ولفظ الجلالة يستحقّ التّقديم، لشرفه، وجلالته وعظمته؟

قال في التّحرير والتّنوير: «وقَعَ الِاهْتِمامُ بِالحَمْدِ مَعَ أنَّ ذِكْرَ اسْمِ اللهِ تَعالى أهَمُّ فَكانَ الشَّأْنُ تَقْدِيمَ اسْمِ اللهِ تَعالى وإبْقاءَ الحَمْدِ غَيْرَ مُهْتَمٍّ بِهِ

حَتّى لا يَلْجَأ إلى تَغْييرِهِ عَنِ النَّصْبِ إلى الرَّفْعِ لِأجْلِ هَذا الِاهْتِمامِ، قُلْتُ: قُدِّمَ الحَمْدُ لِأنَّ المَقامَ هُنا مَقامُ الحَمْدِ إذْ هو ابْتِداءُ أوْلى النِّعَمِ بِالحَمْدِ وهي نِعْمَةُ تَنْزِيلِ القُرْآنِ الَّذِي فِيهِ نَجاحُ الدّارَيْنِ، فَتِلْكَ المِنَّةُ مِن أكْبَرِ ما يُحْمَدُ اللهُ عَلَيْهِ مِن جَلائِلِ صِفاتِ الكَمالِ لا سِيَّما وقَدِ اشْتَمَلَ القُرْآنُ عَلى كَمالِ المَعْنى واللَّفْظِ والغايَةِ فَكانَ خُطُورُهُ عِنْدَ ابْتِداءِ سَماعِ إنْزالِهِ وابْتِداءِ تِلاوَتِهِ مُذَكِّرًا بِما لِمُنْزِلِهِ تَعالى مِنَ الصِّفاتِ الجَمِيلَةِ، وذَلِكَ يُذَكِّرُ بِوُجُوبِ حَمْدِهِ وأنْ لا يُغْفَلَ عَنْهُ، فَكانَ المَقامُ مَقامَ الحَمْدِ لا مَحالَةَ، فَلِذَلِكَ قُدِّمَ وأُزِيلُ عَنْهُ ما يُؤْذِنُ بِتَأخُّرِهِ لِمُنافاتِهِ الِاهْتِمامَ». اهـ.

قلت: قَالَ الحَافِظُ السُّيُوطِيُّ في عُقُودِ الجُمَانِ: متكلّما عن أهميّة تقديم المفعول عن الفعل، مستثنيـًا مثل ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ﴾[العلق:١]، لأنّ القراءة هي الأهمّ، كما الحمد هو الأهمّ في هذا المكانِ،

وقد يفيد في الجميع الاهتمام ... بهِ، ومن ثمّ الصّواب في المقامِ

تقديرُ ما علّق بسم الله بهِ ... مؤخّراً، فإن يردْ بسببهْ

تَقديمه في سورة «اقرأ» فهنا ... [كان القراءة الأهمّ المعتنىٰ]

قالَ فِي التّحريرِ: «ثُمَّ إنَّ ذَلِكَ الِاهْتِمامَ تَأتّى بِهِ اعْتِبارُ الِاهْتِمامِ بِتَقْدِيمِهِ أيْضًا عَلى ذِكْرِ اللهِ تَعالى اعْتِدادًا بِأهَمِّيَّةِ الحَمْدِ العارِضَةِ في المَقامِ، وإنْ كانَ ذِكْرُ اللهِ أهَمَّ في نَفْسِهِ، لِأنَّ الأهَمِّيَّةَ العارِضَةَ تُقَدَّمُ عَلى الأهَمِّيَّةِ الأصْلِيَّةِ، لِأنَّها أمْرٌ يَقْتَضِيهِ المَقامُ والحالُ، والآخَرُ يَقْتَضِيهِ الواقِعُ،

والبَلاغَةُ هي المُطابَقَةُ لِمُقْتَضى الحالِ والمَقام، ولِأَنَّ ما كانَ الِاهْتِمامُ بِهِ لِعارِضٍ هو المُحْتاجُ لِلتَّنْبِيهِ عَلى عارِضِهِ إِذْ قَدْ يَخْفى، بِخِلافِ الأَمْرِ المَعْرُوفِ المُقَرَّرِ فَلا فائِدَةَ في التَّنْبِيهِ عَلَيْهِ بَلْ ولا يُفِيتُهُ التَّنْبِيهُ عَلى غَيْرِهِ.

فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ يَصِحُّ كَوْنُ تَقْدِيمِ الحَمْدِ وهو مُبْتَدَأٌ مُؤْذِنًا بِالِاهْتِمامِ مَعَ أَنَّهُ الأَصْلُ، وشَأْنُ التَّقْدِيمِ المُفِيدِ لِلِاهْتِمامِ هو تَقْدِيمُ ما حَقُّهُ التَّأْخِير.

قُلْتُ: لَوْ سَلِمَ ذَلِكَ فَإِنَّ مَعْنى تَقْدِيمِهِ هو قَصْدُ المُتَكَلِّمِ لِلْإِتْيانِ بِهِ مُقَدَّمًا مَعَ إِمْكانِ الإِتْيانِ بِهِ مُؤَخَّرًا؛ لِأَنَّ لِلْبُلَغاءِ صِيغَتَيْنِ مُتَعارَفَتَيْنِ في حَمْدِ اللهِ تَعالى إِحْداهُما «الحَمْدُ لِلَّهِ» كَما في الفاتِحَةِ والأُخْرى «لِلَّهِ الحَمْدُ» كَما في سُورَةِ الجاثِيَةِ.

وإِنَّما لَمْ يُقَدَّمِ المُسْنَدُ المَجْرُورُ وهو مُتَضَمِّنٌ لِاسْمِ الجَلالَةِ عَلى المُسْنَدِ إِلَيْهِ فَيُقالُ: لِلَّهِ الحَمْدُ؛ لِأَنَّ المُسْنَدَ إِلَيْهِ حَمْدٌ عَلى تَنْزِيلِ القُرْآنِ والتَّشَرُّفِ بِالإِسْلامِ وهُما مِنَّةٌ مِنَ اللهِ تَعالى فَحَمِدَهُ عَلَيْهِما عِنْدَ ابْتِداءِ تِلاوَةِ الكِتابِ الَّذِي بِهِ صَلاحُ النّاسِ في الدّارَيْنِ فَكانَ المَقامُ لِلِاهْتِمامِ بِهِ اعْتِبارًا لِأَهَمِّيَّةِ الحَمْدِ العارِضَةِ، وإِنْ كانَ ذِكْرُ اللهِ أَهَمَّ أَصالَةً فَإِنَّ الأَهَمِّيَّةَ العارِضَةَ تُقَدَّمُ عَلى الأَهَمِّيَّةِ الأَصْلِيَّةِ لِاقْتِضاءِ المَقامِ والحالِ.

والبَلاغَةُ هي المُطابَقَةُ لِمُقْتَضى الحالِ. عَلى أَنَّ الحَمْدَ لَمّا تَعَلَّقَ بِاسْمِ اللهِ تَعالى كانَ فِي الِاهْتِمامِ بِهِ اهْتِمامٌ بِشُئُونِ اللهِ تَعالى. اهـ.

هل جملة «الحمد لله» خبريّة، أم إنشائيّة؟

قال في التّحرير والتّنوير: «فَقَدِ اخْتَلَفَ العُلَماءُ في أَنَّ جُمْلَةَ" الحَمْدُ

لِلَّهِ «هَلْ هي إخْبارٌ عَنْ ثُبُوتِ الحَمْدِ لِلَّهِ أوْ هي إنْشاءُ ثَناءٍ عَلَيْهِ إلى مَذْهَبَيْنِ، فَذَهَبَ فَرِيقٌ إلى أنَّها خَبَرٌ، وهَؤُلاءِ فَرِيقانِ مِنهم مَن زَعَمَ أنَّها خَبَرٌ باقٍ عَلى الخَبَرِيَّةِ ولا إشْعارَ فِيهِ بِالإنْشائِيَّةِ، وأُورِدَ عَلَيْهِ أنَّ المُتَكَلِّمَ بِها لا يَكُونُ حامِدًا لِلَّهِ تَعالى مَعَ أنَّ القَصْدَ أنَّهُ يُثْنِي ويَحْمَدُ اللهَ تَعالى، وأُجِيبَ بِأنَّ الخَبَرَ بِثُبُوتِ الحَمْدِ لَهُ تَعالى اعْتِرافٌ بِأنَّهُ مَوْصُوفٌ بِالجَمِيلِ إذِ الحَمْدُ هو عَيْنُ الوَصْفِ بِالجَمِيلِ، ويَكْفِي أنْ يَحْصُلَ هَذا الوَصْفُ مِنَ النّاسِ ويَنْقُلَهُ المُتَكَلِّمُ».

ويُمْكِنُ أنْ يُجابَ أيْضًا بِأنَّ المُخْبِرَ داخِلٌ في عُمُومِ خَبَرِهِ عِنْدَ الجُمْهُورِ مِن أهْلِ أُصُولِ الفِقْهِ. وأُجِيبَ أيْضًا بِأنَّ كَوْنَ المُتَكَلِّمِ حامِدًا قَدْ يَحْصُلُ بِالِالتِزامِ مِنَ الخَبَرِ يُرِيدُونَ أنَّهُ لازِمٌ عُرْفِيٌّ لِأنَّ شَأْنَ الأمْرِ الَّذِي تَضافَرَ عَلَيْهِ النّاسُ قَدِيمًا أنْ يَقْتَدِيَ بِهِمْ فِيهِ غَيْرُهم مِن كُلِّ مَن عَلِمَهُ، فَإخْبارُ المُتَكَلِّمِ بِأنَّهُ عَلِمَ ذَلِكَ يَدُلُّ عُرْفًا عَلى أنَّهُ مُقْتَدٍ بِهِمْ في ذَلِكَ هَذا وجْهُ اللُّزُومِ، وقَدْ خَفِيَ عَلى كَثِيرٍ، أيْ: فَيَكُونُ مِثْلَ حُصُولِ لازِمِ الفائِدَةِ مِنَ الخَبَرِ المُقَرَّرَةِ في عِلْمِ المَعانِي، مِثْلَ قَوْلِكَ: سَهِرْتَ اللَّيْلَةَ وأنْتَ تُرِيدُ أنَّكَ عَلِمْتَ بِسَهَرِهِ، فَلا يَلْزَمُ أنْ يَكُونَ ذَلِكَ إنْشاءً لِأنَّ التَّقْدِيرَ عَلى هَذا القَوْلِ أنَّ المُتَكَلِّمَ يُخْبِرُ عَنْ كَوْنِهِ حامِدًا كَما يُخْبِرُ عَنْ كَوْنِ جَمِيعِ النّاسِ حامِدِينَ فَهي خَبَرٌ لا إنْشاءٌ والمُسْتَفادُ مِنها بِطَرِيقِ اللُّزُومِ مَعْنًى إخْبارِيٌّ أيْضًا.

ويُرَدُّ عَلى هَذا التَّقْدِيرِ أيْضًا أنَّ حَمْدَ المُتَكَلِّمِ يَصِيرُ غَيْرَ مَقْصُودٍ لِذاتِهِ بَلْ حاصِلًا بِالتَّبَعِ مَعَ أنَّ المَقامَ مَقامُ حَمْدِ المُتَكَلِّمِ لا حَمْدِ غَيْرِهِ مِنَ النّاسِ، وأُجِيبَ بِأنَّ المَعْنى المُطابَقِيَّ قَدْ يُؤْتى بِهِ لِأجْلِ المَعْنى الِالتِزامِيِّ

لِأَنَّهُ وسِيلَةٌ لَهُ، ونَظِيرُهُ قَوْلُهم طَوِيلُ النَّجادِ والمُرادُ طُولُ القامَةِ فَإِنَّ طُولَ النَّجادِ أتى بِهِ لِيَدُلَّ عَلى مَعْنى طُولِ القامَةِ.

وذَهَبَ فَرِيقٌ ثانٍ إلى أنَّ جُمْلَةَ «الحَمْدُ لِلَّهِ» هي خَبَرٌ لا مَحالَةَ إلّا أنَّهُ أُرِيدَ مِنهُ الإنْشاءُ مَعَ اعْتِبارِ الخَبَرِيَّةِ كَما يُرادُ مِنَ الخَبَرِ إنْشاءُ التَّحَسُّرِ والتَّحَزُّنِ في نَحْوِ ﴿إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ﴾[آل عمران:٣٦] وقَوْلُ جَعْفَرِ بْنِ عُلْبَةَ الحارِثِيِّ

هَوايَ مَعَ الرَّكْبِ اليَمانِيِّنَ مُصْعِدُ   جَنِيبٌ وجُثْمانِي بِمَكَّةَ مُوثَقٌ

فَيَكُونُ المَقْصِدُ الأصْلِيُّ هو الإنْشاءُ ولَكِنَّ العُدُولَ إلى الإخْبارِ لِما يَتَأتّى بِواسِطَةِ الإخْبارِ مِنَ الدَّلالَةِ عَلى الِاسْتِغْراقِ والِاخْتِصاصِ والدَّوامِ والثَّباتِ، ووَجْهُ التَّلازُمِ بَيْنَ الإخْبارِ عَنْ حَمْدِ النّاسِ وبَيْنَ إنْشاءِ الحَمْدِ واضِحٌ مِمّا عَلِمْتَهُ في وجْهِ التَّلازُمِ عَلى التَّقْرِيرِ الأوَّلِ، بَلْ هو هُنا أظْهَرُ لِأنَّ المُخْبِرَ عَنْ حَمْدِ النّاسِ لِلَّهِ تَعالى لا جَرَمَ أنَّهُ مُنْشِئٌ ثَناءًا عَلَيْهِ بِذَلِكَ. وكَوْنُ المَعْنى الِالتِزامِيِّ في الكِنايَةِ هو المَقْصُودُ دُونَ المَعْنى المُطابَقِيِّ أظْهَرَ مِنهُ في اعْتِبارِ الخَبَرِيَّةِ المَحْضَةِ لِما عُهِدَ في الكِنايَةِ مِن أنَّها لَفْظٌ أُرِيدَ بِهِ لازِمُ مَعْناهُ مَعَ جَوازِ إرادَةِ الأصْلِ مَعَهُ، فَدَلَّ عَلى أنَّ المَعْنى الأصْلِيَّ إمّا غَيْرُ مُرادٍ أوْ مُرادٌ تَبَعًا لِأنَّ «مَعَ» تَدْخُلُ عَلى المَتْبُوعِ.

المَذْهَبُ الثّانِي: أنَّ جُمْلَةَ الحَمْدُ لِلَّهِ إنْشاءٌ مَحْضٌ لا إشْعارَ لَهُ بِالخَبَرِيَّةِ، عَلى أنَّها مِنَ الصِّيَغِ الَّتِي نَقَلَتْها العَرَبُ مِنَ الإخْبارِ إلى إنْشاءِ الثَّناءِ كَما نَقَلَتْ صِيَغَ العُقُودِ وأفْعالَ المَدْحِ والذَّمِّ أيْ نَقْلًا مَعَ عَدَمِ إماتَةِ

المَعْنى الخَبَرِيِّ في الاِسْتِعْمالِ؛ فَإنَّكَ قَدْ تَقُولُ الحَمْدُ لِلَّهِ جَوابًا لِمَن قالَ: لِمَنِ الحَمْدُ؟ أوْ مَن أحْمَدُ؟ ولَكِنَّ تَعَهُّدَ المَعْنى الأصْلِيِّ ضَعِيفٌ فَيَحْتاجُ إلى القَرِينَةِ. والحَقُّ الَّذِي لا مَحِيدَ عَنْهُ أنَّ الحَمْدَ لِلَّهِ خَبَرٌ مُسْتَعْمَلٌ في الإنْشاءِ فالقَصْدُ هو الإنْشائِيَّةُ لا مَحالَةَ، وعُدِّلَ إلى الخَبَرِيَّةِ لِتَحْمِلَ جُمْلَةُ الحَمْدِ مِنَ الخُصُوصِيّاتِ ما يُناسِبُ جَلالَةَ المَحْمُودِ بِها مِنَ الدَّلالَةِ عَلى الدَّوامِ والثَّباتِ والِاسْتِغْراقِ والِاخْتِصاصِ والِاهْتِمامِ، وشَيْءٌ مِن ذَلِكَ لا يُمْكِنُ حُصُولُهُ بِصِيغَةِ إنْشاءٍ نَحْوَ حَمْدًا لِلَّهِ أوْ أحْمَدُ اللهَ حَمْدًا، ومِمّا يَدُلُّ عَلى اعْتِبارِ العَرَبِ إيّاها إنْشاءً لا خَبَرًا قَوْلُ ذِي الرُّمَّةِ:

ولَمّا جَرَتْ في الجَزْلِ جَرْيًا كَأنَّهُ … سَنا الفَجْرِ أحْدَثْنا لِخالِقِها شُكْرا

فَعَبَّرَ عَنْ ذِكْرِ لَفْظِ الحَمْدِ أوِ الشُّكْرِ بِالإحْداثِ، والإحْداثُ يُرادِفُ الإنْشاءَ لُغَةً فَقَوْلُهُ أحْدَثْنا خَبَرٌ حَكى بِهِ ما عَبَّرَ عَنْهُ بِالإحْداثِ وهو حَمْدُهُ الواقِعُ حِينَ التِهابِها في الحَطَبِ. اهـ.

قلتُ: فحاصل كلام الشّيخ ابن عاشور أنّ صيغة الحمد تحتمل ثلاثةً، إمّا خبريّة لفظًا ومعنىً، وهناك أسئلة واعتراضات وإشكالات واردة، وردّها بأجوبة مناسبة صريحٌ في كلامه، فلذلك، كانوا يقولون «الصّلاة على النبيّ محمّد، بهذه الصّيغة إنشائية، بخلاف الحمد، فإنّه يحصل بالخبريّة لفظًا ومعنىً»، وإمّا خبرية لفظًا إنشائية معنىً، كما في صيغ الدعاء نحو بارك الله فيك، ورحمك الله، وشفاك، فهذه جمل خبريّة لفظًا، إنشائيّة معنىً، كما في علم المعاني.

وإن أن تكون إنشائية لا خبريّة فيها، كصِيغ العقود، نحو بعتُ ونكحتُ واشتريتُ، وهذا أبعد الاحتمالات، والله أعلم.

﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة ٣]

وفي الرّحمن من المبالغة، ما ليس في الرّحيم، لذلك قالوا: رحمن الدّنيا والآخرة، ورحيم الآخرة، ويقولون: إنّ المبالغة إمّا بحسب الكميّة، وإمّا بحسب الكيفيّة، والثّاني هو المختار، قال الطّيبيُ في حاشيته: والصّحيحُ أنّ استفادة المبالغة من الرّحمن، في الوجه الأوّل، لأجل أنّه مشارك للرّحيمِ، في الآخرة، بحسب الكيفيّة، وله مزيد اختصاصٌ بسبب الكميّة في الدّنيا على تعليلِ صاحب «المطلع» اهـ.

قال صاحبُ التّقريب: وإنّما قدّم أعلى الوصفينِ، والقياس تقديم أدناهما، كجواد فيّاضٍ، لإنّ ذلك القياس فيما كان الثّاني من جنس الأوّل، وفيه زيادةٌ، والرّحمن يتناول جلائل النّعم، وأصولها، والرّحيم دقائقها وفروعها، فلم يكن في الثّاني زيادة على الأوّل، وكأنّه جنسٌ آخر، فيقال: أنّه لمّا ثبت أنّ الرّحمن أبلغ من الرّحيم، في تأدية معنى الرّحمة، صحّ التّرقّي من الرّحيم إليه، لأنّ معنى التّرقّي، هو أن يذكر معنىً، ثمّ يردف بما هو أبلغ منه، اهـ.

قال نجم الدّين الغزنوي صاحب الإيجاز: الرّحمن أبلغ، لإنّه كالعلم، إذ كان لا يوصف به غير الله، فكأنّه الموصوفُ، وهو أقدمُ، إذ الأصل في نعم

الله أن تكون عظيمةً، فالبداية بما يدّل على عظمتها أولى وأحسنُ، وعلّق الطّيبيُّ فقال: يعني أنّ هذا الأسلوب ليس من باب التّرقّي، بل هو من باب التّميم، وهو تقييد الكلام بتابع يفيدُ مبالغةً، ومن شرط التّتميم الأخذ بما هو الأعلى في الشّيءِ، ثمّ ما هو أحطّ منه، ليستوعب جميع ما يدخل تحت ذلك الشّيء، لأنّهم لا يعدلون عن الأصل والقياس، إلّا لتوخّي نكتة، والجواب من باب الأسلوب الحكيم، اهـ.

والذي عليه ظاهر كلام الإمام، أنّه من باب التّكميلِ، فإنّه لمّا قال «الرّحمن» توهّم أنّ جلائل النّعم منه، وأنّ الدّقائق لا تجوز أن تنسب إليه لحقارتها، فكمّل بالرّحيم تكميلاً، قالَ الطّيبيُ فِي حاشيتهِ: وفي اختصاص يوم الدّين، دون يوم القيامة، فائدتان، **الأولىٰ**: مراعاة الفواصل النونيّة، **والثّاني**، العموم المطلوب في الألفاظ، فإنّ الجزاء يشمل على جميع أحوال يوم القيامة، من ابتداء النّشور، إلى السّرمد الدائم، بل يكاد يتناول النّشأة الأولى، بأسرها، فظهر من هذا الاختصاص، ومن مآل معنى القراءتين في الصّورتين، إفادة التّعميم المطلوب من ألفاظ هذه السّورة الكريمةِ، والدّلالة على التّسلّط والغلبة والتّصرّف والملك، فسبيل مالك يوم الدّين، وملِك يوم الدّين، سبيل ربّ العالمين، في الحمل على المفهومين، فانظر إلى حسن هذا التّرتيب السّريّ، وهذا الأنيق تُدهشُ فيه، وذلك أنّ ربّ العالمين، إذن بالتّصرّف التّام، في الدّنيا ملكًا وتربيةً، ومالك يوم الدّين، دلّ على ذلك في العقبى تسلّطا وقهراً، وتوسيط

الرّحمن الرّحيم، بينهما مناد بترجيح جانب الرّحمة، وأنّه تعالى رحيم الدّنيا، ورحيم الآخرة. اهـ.

﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾ [الفاتحة ٤]

مالك يوم الدّين، إضافة اسم الفاعل إلى الظّرف، على الاتّساع، مجرىً مجرى المفعول به، والمعنى على الظّرفيّة، يعني لمح في المفعول به، معنى الأصل، أي المفعول فيه، فالاتّساع حينئذ على الكناية، لأنّه لا يراعى معنى المنقول منه، في المنقول إليه إلا في الكناية، وهي أبلغ من الأصل، وفائدتها الشّمول التّامّ، لأنّ تملّك الزّمان يستلزم تملّك ما فيه، على وجه أبلغ في مقام العموم والتّعظيم.

﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ﴾ [الفاتحة ٥]

في الآية انتقالٌ من أسلوب الغائب، إلى أسلوب الخطاب، ويسمّى عند البلغاء بالالتفات، لفوائد كثيرة، وتقديم «أيّاك» عن نعبدُ، و«أياك» عن نستعين، وفوائد بلاغيّة كثيرةٌ،

قال في التّحرير والتّنوير: «والِانْتِقالُ مِن أُسْلُوبِ الحَدِيثِ بِطَرِيقِ الغائِبِ المُبْتَدَأ مِن قَوْلِهِ «الحَمْدُ لِلَّهِ» إلى قَوْلِهِ ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾ [الفاتحة: ٤]، إلى أُسْلُوبِ طَرِيقِ الخِطابِ ابْتِداءً مِن قَوْلِهِ إيّاكَ نَعْبُدُ إلى آخِرِ السُّورَةِ، فَنٌّ بَدِيعٌ مِن فُنُونِ نَظْمِ الكَلامِ البَلِيغِ عِنْدَ العَرَبِ، وهو المُسَمّى في عِلْمِ

الأدَبِ العَرَبِيِّ والبَلاغَةِ التِفاتًا. وفي ضابطِ أُسْلُوبِ الِالتِفاتِ رَأيانِ لِأئمَّةِ عِلْمِ البَلاغَةِ: أحَدُهُما رَأْيُ مَن عَدا السَّكّاكِيِّ مِن أئِمَّةِ البَلاغَةِ وهو أنَّ المُتَكَلِّمَ بَعْدَ أنْ يُعَبِّرَ عَنْ ذاتٍ بِأحَدِ طُرُقٍ ثَلاثَةٍ مِن تَكَلُّمٍ أوْ غَيْبَةٍ أوْ خِطابٍ يَنْتَقِلُ في كَلامِهِ ذَلِكَ فَيُعَبِّرُ عَنْ تِلْكَ الذّاتِ بِطَرِيقٍ آخَرَ مِن تِلْكَ الثَّلاثَةِ، وخالَفَهُمُ السَّكّاكِيُّ فَجَعَلَ مُسَمّى الِالتِفاتِ أنْ يُعَبِّرَ عَنْ ذاتٍ بِطَرِيقٍ مِن طُرُقِ التَّكَلُّمِ أوِ الخِطابِ أوِ الغَيْبَةِ عادِلًا عَنْ أحَدِهِما الَّذِي هو الحَقِيقُ بِالتَّعْبِيرِ في ذَلِكَ الكَلامِ إلى طَرِيقٍ آخَرَ مِنها.

ويَظْهَرُ أثَرُ الخِلافِ بَيْنَ الجُمْهُورِ والسَّكّاكِيِّ في المُحَسِّنِ الَّذِي يُسَمّى بِالتَّجْرِيدِ في عِلْمِ البَدِيعِ مِثْلَ قَوْلِ عَلْقَمَةَ بْنِ عَبْدَةَ في طالِعِ قَصِيدَتِهِ:

طَحا بِكَ قَلْبٌ في الحِسانِ طَرُوبُ

مُخاطِبًا نَفْسَهُ عَلى طَرِيقَةِ التَّجْرِيدِ، فَهَذا لَيْسَ بِالتِفاتٍ عِنْدَ الجُمْهُورِ وهو مَعْدُودٌ مِنَ الِالتِفاتِ عِنْدَ السَّكّاكِيِّ، فَتَسْمِيَةُ الِالتِفاتِ التِفاتًا عَلى رَأْيِ الجُمْهُورِ بِاعْتِبارِ أنَّ عُدُولَ المُتَكَلِّمِ عَنِ الطَّرِيقِ الَّذِي سَلَكَهُ إلى طَرِيقٍ آخَرَ يُشْبِهُ حالَةَ النّاظِرِ إلى شَيْءٍ ثُمَّ يَلْتَفِتُ عَنْهُ، وأمّا تَسْمِيَتُهُ التِفاتًا عَلى رَأْيِ السَّكّاكِيِّ فَتَجْرِي عَلى اعْتِبارِ الغالِبِ مِن صُوَرِ الِالتِفاتِ دُونَ صُورَةِ التَّجْرِيدِ، ولَعَلَّ السَّكّاكِيَّ التَزَمَ هَذِهِ التَّسْمِيَةَ لِأنَّها تَقَرَّرَتْ مِن قَبْلِهِ فَتابَعَ هو الجُمْهُورَ في هَذا الِاسْمِ.

ومِمّا يَجِبُ التَّنَبُّهُ لَهُ أنَّ الِاسْمَ الظّاهِرَ مُعْتَبَرٌ مِن قَبِيلِ الغائِبِ عَلى كِلا الرَّأْيَيْنِ، ولِذَلِكَ كانَ قَوْلُهُ تَعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾ التِفاتًا عَلى كِلا الرَّأْيَيْنِ لِأنَّ

ما سَبَقَ مِن أَوَّلِ السُّورَةِ إلى قَوْلِهِ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ تَعْبِيرٌ بِالِاسْمِ الظَّاهِرِ وهو اسْمُ الجَلالَةِ وصِفاتُهُ. ولِأَهْلِ البَلاغَةِ عِنايَةٌ بِالِالتِفاتِ لِأَنَّ فِيهِ تَجْدِيدَ أُسْلُوبِ التَّعْبِيرِ عَنِ المَعْنى بِعَيْنِهِ، تَحاشِيًا مِن تَكَرُّرِ الأُسْلُوبِ الواحِدِ عِدَّةَ مِرارٍ فَيَحْصُلُ بِتَجْدِيدِ الأُسْلُوبِ تَجْدِيدُ نَشاطِ السّامِعِ كَيْ لا يَمَلَّ مِن إعادَةِ أُسْلُوبٍ بِعَيْنِهِ. اهـ.

قَالَ فِي البَحرِ المُحِيط: «وإيّاكَ التِفاتٌ لِأَنَّهُ انْتِقالٌ مِنَ الغَيْبَةِ، إذْ لَوْ جَرى عَلى نَسَقٍ واحِدٍ لَكانَ إيّاهُ. والِانْتِقالُ مِن فُنُونِ البَلاغَةِ، وهو الِانْتِقالُ مِنَ الغَيْبَةِ لِلْخِطابِ أوِ التَّكَلُّمِ، ومِنَ الخِطابِ لِلْغَيْبَةِ أوِ التَّكَلُّمِ، ومِنَ التَّكَلُّمِ لِلْغَيْبَةِ أوِ الخِطابِ. والغَيْبَةُ تارَةً تَكُونُ بِالظّاهِرِ، وتارَةً بِالمُضْمَرِ، وشَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ المَدْلُولُ واحِدًا. ألا تَرى أَنَّ المُخاطَبَ بِإِيّاكَ هو اللهُ تَعالى.

وفائِدَتُهُ في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ أَنَّهُ لَمّا ذَكَرَ أَنَّ الحَمْدَ لِلَّهِ المُتَّصِفِ بِالرُّبُوبِيَّةِ والرَّحْمَةِ والمُلْكِ والمَلِكِ لِلْيَوْمِ المَذْكُورِ، أَقْبَلَ الحامِدُ مُخْبِرًا بِأَثَرِ ذِكْرِهِ الحَمْدَ المُسْتَقِرَّ لَهُ مِنهُ ومِن غَيْرِهِ، أَنَّهُ وغَيْرُهُ يَعْبُدُهُ ويَخْضَعُ لَهُ. وكَذَلِكَ أَتى بِالنُّونِ الَّتِي تَكُونُ لَهُ ولِغَيْرِهِ، فَكَما أَنَّ الحَمْدَ يَسْتَغْرِقُ الحامِدِينَ، كَذَلِكَ العِبادَةُ تَسْتَغْرِقُ المُتَكَلِّمَ وغَيْرَهُ.

وقِراءَةُ مَن قَرَأَ إيّاكَ يُعْبَدُ بِالياءِ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ مُشْكِلَةٌ؛ لِأَنَّ إيّاكَ ضَمِيرُ نَصْبٍ ولا ناصِبَ لَهُ، وتَوْجِيهُها أَنَّ فِيها اسْتِعارَةً والتِفاتًا، فالِاسْتِعارَةُ إحْلالُ الضَّمِيرِ المَنصُوبِ مَوْضِعَ الضَّمِيرِ المَرْفُوعِ، فَكَأَنَّهُ قالَ أَنْتَ، ثُمَّ التَفَتَ فَأَخْبَرَ عَنْهُ إخْبارَ الغائِبِ لَمّا كانَ إيّاكَ هو الغائِبَ مِن حَيْثُ المَعْنى

فَقالَ يُعْبَدُ، وغَرابَةُ هَذا الالتِفاتِ كَوْنُهُ في جُمْلَةٍ واحِدَةٍ، ومَن ذَهَبَ إلى أنَّ مَلِكَ مُنادًى فَلا يَكُونُ إيّاكَ التِفاتًا لِأَنَّهُ خِطابٌ بَعْدَ خِطابٍ وإنْ كانَ يَجُوزُ بَعْدَ النِّداءِ الغَيْبَةُ، اهـ.

وما هُنا التِفاتٌ بَدِيعٌ فَإنَّ الحامِدَ لَمّا حَمِدَ اللهَ تَعالى ووَصَفَهُ بِعَظِيمِ الصِّفاتِ بَلَغَتْ بِهِ الفِكْرَةُ مُنْتَهاها فَتَخَيَّلَ نَفْسَهُ في حَضْرَةِ الرُّبُوبِيَّةِ فَخاطَبَ رَبَّهُ بِالإقْبالِ، ومِمّا يَزِيدُ الالتِفاتَ وقْعًا في الآيَةِ أنَّهُ تَخَلَّصَ مِنَ الثَّناءِ إلى الدُّعاءِ ولا شَكَّ أنَّ الدُّعاءَ يَقْتَضِي الخِطابَ فَكانَ قَوْلُهُ إيّاكَ نَعْبُدُ تَخَلُّصًا يَجِيءُ بَعْدَهُ اهْدِنا الصِّراطَ وَمَا بَعدَه.

والحَصْرُ المُسْتَفادُ مِن تَقْدِيمِ المَعْمُولِ في قَوْلِهِ تَعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾ حَصْرٌ حَقِيقِيٌّ لِأنَّ المُؤْمِنِينَ المُلَقَّنِينَ لِهَذا الحَمْدِ لا يَعْبُدُونَ إلّا اللهَ، و«إيّاكَ» مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ، والزَّمَخْشَرِيُّ يُؤَيِّدُ أنَّهُ لا يُقَدَّمُ عَلى العامِلِ إلّا لِلتَّخْصِيصِ، فكَأنَّهُ قالَ: ما نَعْبُدُ إلّا إيّاكَ، فالتَّقْدِيمُ إنَّما هو لِلاعْتِناءِ والاِهْتِمامِ بِالمَفْعُولِ، وسَبَّ أعْرابِيٌّ آخَرَ فَأعْرَضَ عَنْهُ وقالَ: إيّاكَ أعْنِي، فَقالَ لَهُ: وعَنْكَ أُعْرِضُ، فَقَدَّما الأهَمَّ، قَالَ فِي التّحرِيرِ: وزَعَمَ ابْنُ الحاجِبِ في إيضاحِ المُفَصَّلِ في شَرْحِ دِيباجَةِ المُفَصَّلِ عِنْدَ قَوْلِ الزَّمَخْشَرِيِّ «اللهَ أحْمَدُ» أنَّ التَّقْدِيمَ لا يُفِيدُ إلّا الاِهْتِمامَ دُونَ حَصْرٍ وأنَّ قَوْلَهُ تَعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾ تَقْدِيمُ المَفْعُولِ لِلاهْتِمامِ دُونَ قَصْرٍ وأنَّ تَمَسُّكَهم بِقَوْلِهِ ﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعۡبُدۡ﴾ [الزمر: ٦٦] ضَعِيفٌ لِوُرُودِ ﴿فَٱعۡبُدِ ٱللَّهَ

﴿مُخۡلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ﴾ [الزمر: ٢] وإبْطالُ رَأْيِهِ مُقَرَّرٌ في كُتُبِ عِلْمِ المَعانِي. وأنا أرى اسْتِدْلالَهُ بِوُرُودِ قَوْلِهِ تَعالى: ﴿فَٱعۡبُدِ ٱللَّهَ﴾ [الزمر: ٢] لا يَلِيقُ بِمَقامِهِ العِلْمِيِّ إذْ لا يُظَنُّ أنَّ مَحامِلَ الكَلامِ مُتَماثِلَةٌ في كُلِّ مَقامٍ، ﴿وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾ جُمْلَةٌ مَعْطُوفَةٌ على جُمْلَةِ ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾ وإنَّما لَمْ تُفْصَلْ عَنْ جُمْلَةِ ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾ بِطَرِيقَةِ تَعْدادِ الجُمَلِ مَقامِ التَّضَرُّعِ ونَحْوِهِ مِن مَقاماتِ التَّعْدادِ والتَّكْرِيرِ كُلًّا أوْ بَعْضًا لِلْإشارَةِ إلى خُطُورِ الفِعْلَيْنِ جَمِيعًا في إرادَةِ المُتَكَلِّمِينَ بِهَذا التَّخْصِيصِ، أيْ نَخُصُّكَ بِالِاسْتِعانَةِ.

وقَدْ حَصَلَ مِن ذَلِكَ التَّقْدِيمِ أيْضًا إيفاءُ حَقِّ فَواصِلِ السُّورَةِ المَبْنِيَّةِ عَلى الحَرْفِ السّاكِنِ، المُتَماثِلِ أوِ القَرِيبِ في مَخْرَجِ اللِّسانِ، اهـ.

وأُعِيدَ لَفْظُ إيّاكَ في الِاسْتِعانَةِ دُونَ أنْ يَعْطِفَ فِعْلَ «نَسْتَعِينُ» عَلى «نَعْبُدُ» لِيَكُونَ كُلٌّ مِنَ العِبادَةِ والِاسْتِعانَةِ سِيقا في جُمْلَتَيْنِ، وكُلٌّ مِنهُما مَقْصُودَةٌ مَعَ أنَّهُما مَقْصُودانِ جَمِيعًا كَما أنْبأ عنه عَطْفُ الجُمْلَةِ عَلى الجُمْلَةِ لِأنَّ بَيْنَ الحَصْرَيْنِ فَرْقًا، فالحَصْرُ في ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾ حَقِيقِيٌّ والقَصْرُ في ﴿وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾ ادِّعائِيٌّ فَإنَّ المُسْلِمَ قَدْ يَسْتَعِينُ غَيْرَ اللهِ تَعالى كَيْفَ وقَدْ قالَ تَعالى ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰ﴾ [المائدة: ٢] ولَكِنَّهُ لا يَسْتَعِينُ في عَظائِمِ الأُمُورِ إلّا بِاللهِ ولا يَعُدُّ الِاسْتِعانَةَ حَقِيقَةً إلّا الِاسْتِعانَةَ بِاللهِ تَعالى، ولِلتَّنْصِيصِ عَلى طَلَبِ العَوْنِ مِنهُ بِخِلافِ لَوْ كانَ إيّاكَ نَعْبُدُ ونَسْتَعِينُ، فَإنَّهُ كانَ يُحْتَمَلُ أنْ يَكُونَ إخْبارًا بِطَلَبِ العَوْنِ، أيْ ولِيَطْلُبَ العَوْنَ مِن غَيْرِ أنْ يُعَيِّنَ مِمَّنْ يَطْلُبُ.

﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ﴾ [الفاتحة ٦].

قَالَ فِي التَّحرِيرِ: «وصِيغَةُ الطَّلَبِ مَوْضُوعَةٌ لِطَلَبِ حُصُولِ الماهِيَّةِ المَطْلُوبَةِ مِن فِعْلٍ أَوْ كَفٍّ، فَإذا اسْتُعْمِلَتْ في طَلَبِ الدَّوامِ كانَ اسْتِعْمالُها مَجازًا نَحْوَ ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ ﴾ [النساء: ١٣٦] وذَلِكَ حَيْثُ لا يُرادُ بِها إلّا طَلَبُ الدَّوامِ.

وأمّا إذا اسْتُعْمِلَتْ في طَلَبِ الدَّوامِ لِلزِّيادَةِ مِمّا حَصَلَ بَعْضُهُ ولَمْ يَحْصُلْ بَعْضُهُ فَهي مُسْتَعْمَلَةٌ في مَعْناها وهو طَلَبُ الحُصُولِ لِأنَّ الزِّيادَةَ في مَراتِبِ الهِدايَةِ مَثَلًا تَحْصِيلٌ لِمَوادَّ أُخْرى مِنها.

ولَمّا كانَ طَلَبُ الزِّيادَةِ يَسْتَلْزِمُ طَلَبَ دَوامِ ما حَصَلَ إذْ لا تَكادُ تَنْفَعُ الزِّيادَةُ إذا انْتَقَضَ الأصْلُ كانَ اسْتِعْمالُها حِينَئِذٍ في لازِمِ المَعْنى مَعَ المَعْنى فَهو كِنايَةٌ. أمّا إذا قالَ ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ﴾ مَن بَلَغَ جَمِيعَ مَراتِبِ الهِدايَةِ ورَقِيَ إلى قِمَّةِ غاياتِها وهو النَّبِيءُ ﷺ فَإنَّ دُعاءَهُ حِينَئِذٍ يَكُونُ مِنَ اسْتِعْمالِ اللَّفْظِ في مَجازِ مَعْناهُ، ويَكُونُ دُعاؤُهُ ذَلِكَ اقْتِباسًا مِنَ الآيَةِ ولَيْسَ عَيْنَ المُرادِ مِنَ الآيَةِ لِأنَّ المُرادَ مِنها طَلَبُ الحُصُولِ بِالمَزِيدِ مَعَ طَلَبِ الدَّوامِ بِطَرِيقَةِ الِالتِزامِ ولا مَحالَةَ أنَّ المَقْصُودَ في الآيَةِ هو طَلَبُ الهِدايَةِ الكامِلَةِ. اهـ.

قَالَ الإمامُ أبو السّعودُ في تفسِيرِه: «اهْدِنا: ثَبِّتْنا؛ ولَفْظُ الهِدايَةِ عَلى الوَجْهِ الأخِيرِ مَجازٌ - قَطْعًا - وأمّا عَلى الأوَّلِ فَإنِ اعْتُبِرَ مَفْهُومُ الزِّيادَةِ

داخِلًا في المَعْنى المُسْتَعْمَلِ فِيهِ كانَ مَجازًا أَيْضًا؛ وإنِ اعْتُبِرَ خارِجًا عَنْهُ؛ مَدْلُولًا عَلَيْهِ بِالقَرائِنِ؛ كانَ حَقِيقَةً؛ لِأَنَّ الهِدايَةَ الزّائِدَةَ هِدايَةٌ؛ كَما أَنَّ العِبادَةَ الزّائِدَةَ عِبادَةٌ؛ فَلا يَلْزَمُ الجَمْعُ بَيْنَ الحَقِيقَةِ والمَجازِ؛ اهـ.

و«الصِّراطُ» في هَذِهِ الآيَةِ مُسْتَعارٌ لِقواعد الّدين استِعَارةً تصريحيّة عقليّة، القرينة الاستقامة، والمُسْتَقِيمُ هُنا مُسْتَعارٌ للوُضوحِ والبَيِّنِ الَّذِي لا تَكدره الشّهبُ الباطِلةُ، استعارة تصريحيّة عقليّة، والقرينة الصّراط، وعَنِ ابْنِ عَبّاسٍ أَنَّ الصِّراطَ المُسْتَقِيمَ دِينُ الحَقِّ، ويجوز عند البلغاء أَنْ تكون استعارة قرنية استعارة أخرى، والأخرى قرينة لها، ويجوز أن يقال: القريتان حاليّتان، والله أعلم،

[**فائدة**] التَّعْرِيفُ في ﴿ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ تَعْرِيفُ العَهْدِ الذِّهْنِيِّ، لِأَنَّهم سَأَلُوا الهِدايَةَ لِهَذا الجِنْسِ في ضِمْنِ فَرْدٍ وهو الفَرْدُ المُنْحَصِرُ فِيهِ الِاسْتِقامَةُ لِأَنَّ الِاسْتِقامَةَ لا تَتَعَدَّدُ كَما قالَ تَعالى ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ﴾ [يونس: ٣٢] ولِأَنَّ الضَّلالَ أَنْواعٌ كَثِيرَةٌ كَما قالَ ﴿وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ ٱلْخَبِيثِ﴾ [المائدة: ١٠٠]

﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة ٧]

قالَ في الكَشّافِ: فَإِنْ قُلْتَ ما فائِدَةُ البَدَلِ ؟ قُلْتُ: فائِدَتُهُ التَّوْكِيدُ لِما

فِيهِ مِنَ التَّثْنِيَةِ والتَّكْرِيرِ اهـ فَأَفْهَمَ كَلامُهُ أَنَّ فائِدَةَ الإِبْدالِ أمْرانِ يَرْجِعانِ إلى التَّوْكِيدِ وهُما ما فِيهِ مِنَ التَّثْنِيَةِ أيْ تكْرارِ لَفْظِ البَدَلِ ولَفْظِ المُبْدَلِ مِنْهُ وعَنى بِالتَّكْرِيرِ ما يُفِيدُهُ البَدَلُ عِنْدَ النُّحاةِ مِن تكْرِيرِ العامِلِ، وهو الَّذِي مَهَّدَ لَهُ في صَدْرِ كَلامِهِ بِقَوْلِهِ: وهو في حُكْمِ تَكْرِيرِ العامِلِ كَأَنَّهُ قِيلَ: اهْدِنا الصِّراطَ المُسْتَقِيمَ اهْدِنا صِراطَ الَّذِينَ، وسَمّاهُ تَكْرِيرًا لِأَنَّهُ إعادَةٌ لِلَّفْظِ بِعَيْنِهِ، بِخِلافِ إعادَةِ لَفْظِ المُبْدَلِ مِنهُ فَإِنَّهُ إعادَةٌ لَهُ بِما يَتَّحِدُ مَعَ ما صَدَقَهُ فَلِذَلِكَ عَبَّرَ بِالتَّكْرِيرِ وبِالتَّثْنِيَةِ، ومُرادُهُ أَنَّ مِثْلَ هَذا البَدَلِ وهو الَّذِي فِيهِ إعادَةُ لَفْظِ المُبْدَلِ مِنهُ يُفِيدُ فائِدَةَ البَدَلِ وفائِدَةَ التَّوْكِيدِ اللَّفْظِيِّ، وقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ الجَمْعَ بَيْنَ الأَمْرَيْنِ لا يَتَأَتّى عَلى وجْهٍ مُعْتَبَرٍ عِنْدَ البُلَغاءِ إلّا بِهَذا الصَّوْغِ البَدِيعِ. اهـ.

قالَ فِي التّحرِيرِ: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ بَدَلٌ أوْ عَطْفُ بَيانٍ مِنَ الصِّراطِ المُسْتَقِيمِ، وإنَّما جاءَ نَظْمُ الآيَةِ بِأُسْلُوبِ الإبْدالِ أوِ البَيانِ دُونَ أنْ يُقالَ: اهْدِنا صِراطَ الَّذِينَ أنْعَمْتَ عَلَيْهِمُ المُسْتَقِيمَ، لِفائِدَتَيْنِ: الأُولى: أنَّ المَقْصُودَ مِنَ الطَّلَبِ ابْتِداءً هو كَوْنُ المُهْدى إلَيْهِ وسِيلَةً لِلنَّجاةِ واضِحَةً سَمْحَةً سَهْلَةً، وأمّا كَوْنُها سَبِيلَ الَّذِينَ أنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ فَأمْرٌ زائِدٌ لِبَيانِ فَضْلِهِ. الفائِدَةُ الثّانِيَةُ ما في أُسْلُوبِ الإبْدالِ مِنَ الإجْمالِ المُعَقَّبِ بِالتَّفْصِيلِ لِيَتَمَكَّنَ مَعْنى الصِّراطِ لِلْمَطْلُوبِ فَضْلُ تَمَكُّنٍ في نُفُوسِ المُؤْمِنِينَ الَّذِينَ لُقِّنُوا هَذا الدُّعاءَ فَيَكُونُ لَهُ مِنَ الفائِدَةِ مِثْلُ ما لِلتَّوْكِيدِ المَعْنَوِيِّ، وأيْضًا لِما في هَذا الأُسْلُوبِ مِن تَقْرِيرِ حَقِيقَةِ هَذا الصِّراطِ وتَحْقِيقِ مَفْهُومِهِ في نُفُوسِهِمْ فَيَحْصُلُ مَفْهُومُهُ مَرَّتَيْنِ فَيَحْصُلُ لَهُ مِنَ الفائِدَةِ ما يَحْصُلُ بِالتَّوْكِيدِ اللَّفْظِيِّ واعْتِبارِ

البَدَلِيَّةِ مُساوٍ لِاعْتِبارِهِ عَطْفَ بَيانٍ لا مَزِيَّةَ لِأَحَدِهِما عَلى الآخَرِ خِلافًا لِمَن حاوَلَ التَّفاضُلَ بَيْنَهُما، إِذِ التَّحْقِيقُ عِنْدِي أَنَّ عَطْفَ البَيانِ اسْمٌ لِنَوْعٍ مِنَ البَدَلِ وهو البَدَلُ المُطابِقُ وهو الَّذِي لَمْ يُفْصِحْ أَحَدٌ مِنَ النُّحاةِ عَلى تَفْرِقَةٍ مَعْنَوِيَّةٍ بَيْنَهُما ولا شاهِدًا يُعَيِّنُ المَصِيرَ إِلى أَحَدِهِما دُونَ الآخَرِ. اهـ.

وإِنَّ إِعادَةَ الِاسْمِ في البَدَلِ أَوِ البَيانِ لِيُبْنى عَلَيْهِ ما يُرادُ تَعَلُّقُهُ بِالِاسْمِ الأَوَّلِ أُسْلُوبٌ بَهِيجٌ مِنَ الكَلامِ البَلِيغِ لِإِشْعارِ إِعادَةِ اللَّفْظِ بِأَنَّ مَدْلُولَهُ بِمَحَلِّ العِنايَةِ وأَنَّهُ حَبِيبٌ إِلى النَّفْسِ، اهـ.

قال الإمامُ أبو السّعُود في تفسيره: «وَالغَضَبُ هَيَجانُ النَّفْسِ لِإِرادَةِ الِانْتِقامِ؛ وعِنْدَ إِسْنادِهِ إِلى اللهِ - سُبْحانَهُ - يُرادُ بِهِ غايَتُهُ؛ بِطَرِيقِ إِطْلاقِ اسْمِ السَّبَبِ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْنا عَلى مُسَبِّبِهِ القَرِيبِ إِنْ أُرِيدَ بِهِ إِرادَةُ الِانْتِقامِ؛ وعَلى مُسَبِّبِهِ البَعِيدِ إِنْ أُرِيدَ بِهِ نَفْسُ الِانْتِقامِ؛ ويَجُوزُ حَمْلُ الكَلامِ عَلى التَّمْثِيلِ؛ بِأَنْ يُشَبَّهَ الهَيْئَةَ المُنْتَزَعَةَ مِن سَخَطِهِ تعالى لِلْعُصاةِ؛ وإِرادَةَ الِانْتِقامِ مِنهم لِمَعاصِيهِمْ؛ بِما يُنْتَزَعُ مِن حالِ المَلِكِ إِذا غَضِبَ عَلى الَّذِينَ عَصَوْهُ؛ وأَرادَ أَنْ يَنْتَقِمَ مِنهم ويُعاقِبَهُمْ». اهـ.

قال العَلّامة ابن عَاشُورُ: «والغَضَبُ المُتَعَلِّقُ بِالمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ هو غَضَبُ اللهِ، وحَقِيقَةُ الغَضَبِ المَعْرُوفِ في النّاسِ أَنَّهُ كَيْفِيَّةٌ تَعْرِضُ لِلنَّفْسِ يَتْبَعُها حَرَكَةُ الرُّوحِ إِلى الخارِجِ وثَوَرانُها فَتَطْلُبُ الِانْتِقامَ، فالكَيْفِيَّةُ سَبَبٌ لِطَلَبِ الِانْتِقامِ وطَلَبُ الِانْتِقامِ سَبَبٌ لِحُصُولِ الِانْتِقامِ».

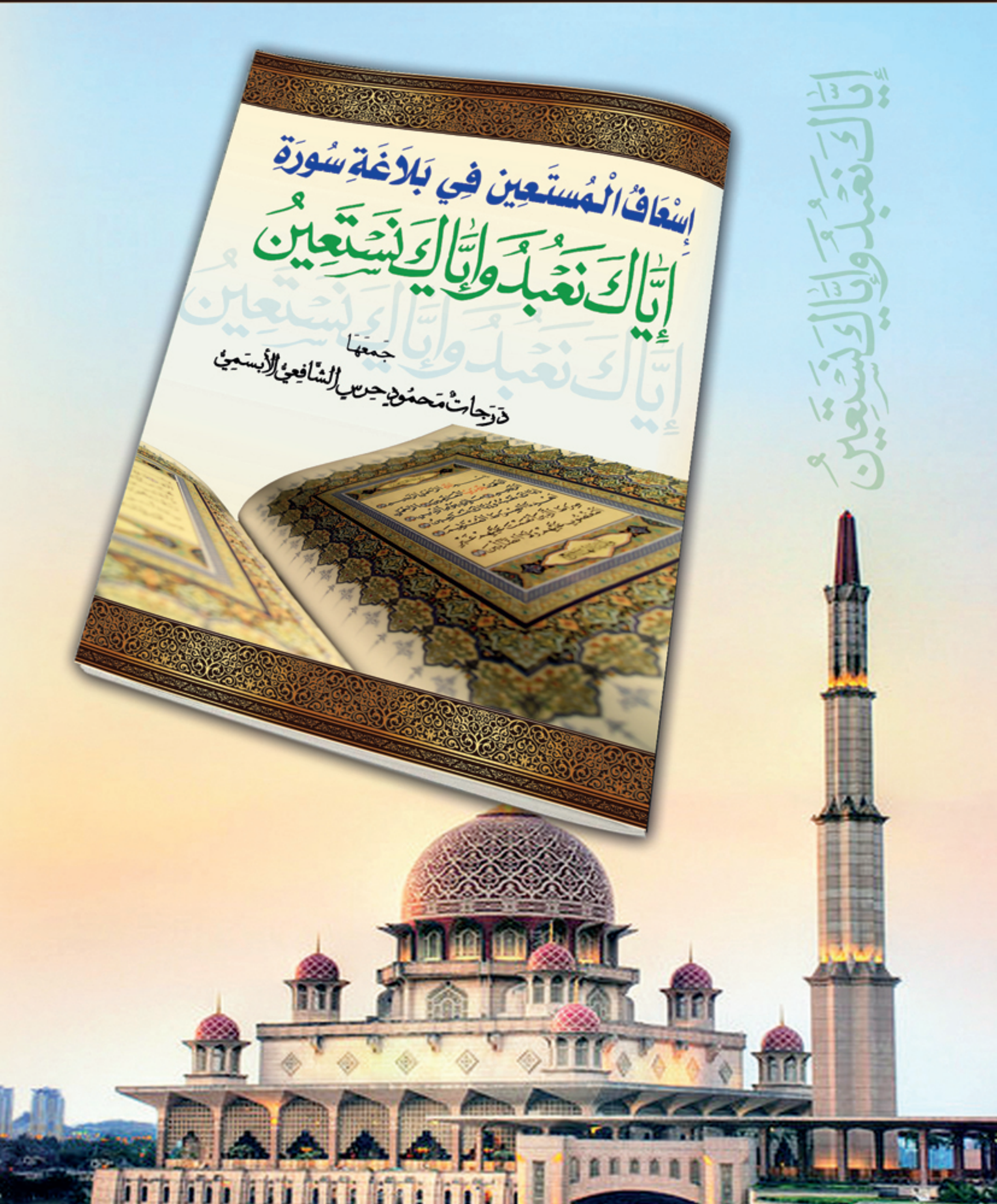
وطَرِيقَةُ أَهْلِ العِلْمِ والنَّظَرِ في هَذا الصَّرْفِ أَنْ يُصْرَفَ اللَّفْظُ إِلى المَجازِ

بِعَلاقَةِ اللُّزُومِ أَوْ إلى الكِنايَةِ بِاللَّفْظِ عَنْ لازِمِ مَعْناهُ فالَّذِي يَكُونُ صِفَةً لِلَّهِ مِن مَعْنى الغَضَبِ هو لازِمُهُ، أعْنِي العِقابَ والإهانَةَ يَوْمَ الجَزاءِ واللَّعْنَةَ أيِ الإبْعادَ عَنْ أهْلِ الدِّينِ والصَّلاحِ في الدُّنْيا أوْ هو مِن قَبِيلِ التَّمْثِيلِيَّةِ. اهـ.

قُلتُ: إثبات صفة الغضب لله تعالى، مسألة خلافيّة بين العلماء، فمذهب البلغاء، والأشاعرة وغيرهم من العلماء، أنّ الغضب مراده لازم معناه، فإمّا أن يكون مجازا مُرسَلا، فالعلاقة بينهما السّببيّة، والقرينة إضافة الغضب إلى الله تعالى، فهي استحاليّة عقليّة، ويجوز أنْ يكون كناية، مع أنّ قرنية الكناية ليست مانعةٌ، ولكن قد تكون مانعة، لسبب خارجيّ مستقلّ عن مضمون الكناية، وقالتِ الحنابلة : العضب على حقيقته، فلا هناك مجاز، ولا كناية، ولا استعارة تمثيليّة، وعلى كلّ حال، فالمسألة ترجع إلى مسائل الصّفات، المشهور خلافها بين الأشاعرة والحنابلة، وغيرهما من الفرق الإسلاميّة، والله أعلم، اهـ.

الفهرس

تم بحمد الله


إسْعافُ الْمُسْتَعِينَ فِي بَلاَغَةِ سُورَةِ
إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ
جمعها
د. رجاتْ محمود حرب الشافعيّ الأبسميّ
إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ